وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب

عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر في تحليل اقتصادي واستشراف

بعنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-

إعداد الطالبتين:

- بن صالح لمياء
- معمر هجيرة

إشراف الدكتور:

يحياوي لخضر

أعضاء لجنة المناقشة

د.بن يحي حسين	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
د.يحياوي لخضر	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
د.حولية يحي	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: 15]

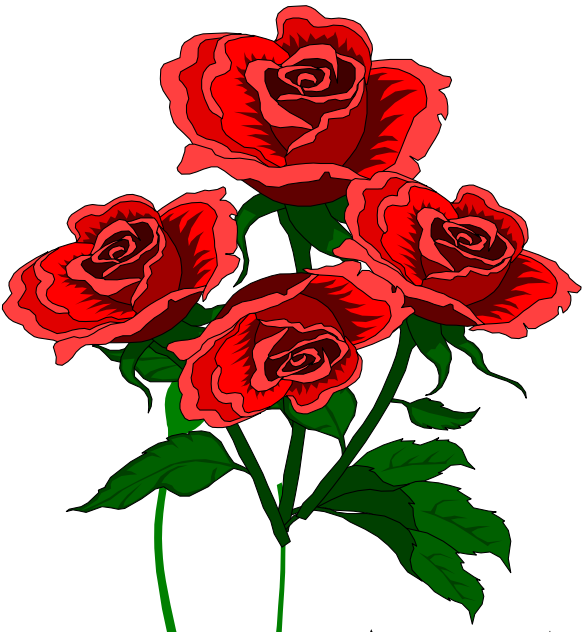

الشكر والتقدير

نشكر الله ونحمده حمدّا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم البصيرة.

نتقدم بخالص شكرنا إلى كل من نهلنا من منابعهم العلمية من أساتذة الكلية

عامة والأستاذ المشرف خاصة "**أ. يحاوي لخضر**"

إلى كل من كان عونا لنا

في دربنا لإنجاز هذه المذكرة "**عكاشة**"

إلى كل من تقدم لنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد

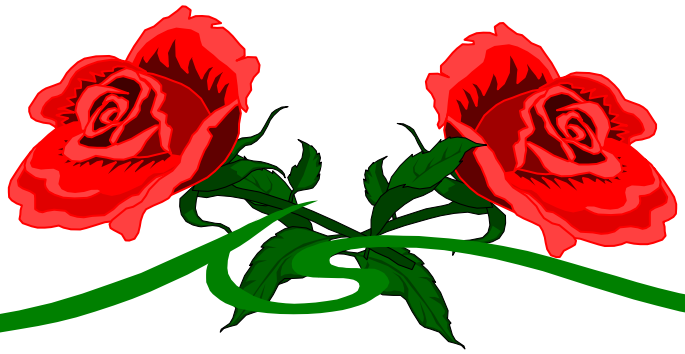

الإهداء

" بسم الله والحمد والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

اهدي تخرجي إلى من كان نور دربي وإلى من علمني أن اصمد أمام أمواج البحر الثائرة إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز

"معمر بشير"

وإلى أملي في الحياة وقرة عيني إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي الحبيبة **"معمر فتيحة"**

إلى أساتذتي الأعزاء

وإلى سندي في شدتي وبهم اقوي على دنيتي إخوتي **"خديجة، كنزة، محمد عز الدين، يوسف، نور الهدى، وحبيبي بشير"** إلى أختي الحبيبة التي أهدتني إياها الأيام **"قرين شيماء"**

وإلى البراعم **"محمد انس، تسنيم، ريان إياد، أمير جود"**

وإلى صديقتي المقربة التي رافقتني في مشواري الدراسي والتي ساعدتني على انجاز هذه المذكرة * **"بن صالح لمياء"**

والى من عرفت معنى الحياة بوجودهم أصدقائي وكل من ساندني في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد،

وأخيرًا إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب .

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

هجيرة

الإهداء

بسم الله اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك و الصلاة و السلام على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي، وربياني وسهرا على راحتي

إلى الوالدين أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية.

إلى إخوتي:حورية ، عبد الباسط

إلى كل أفراد عائلتي خاصة البراعم:براء، ألاء ، جيهان .

إلى صديقتي المقربة التي رافقتني في مشواري الدراسي والتي ساعدتني على انجاز هذه المذكرة :هجيرة .

إلى كل أصدقاء الدرب والزملاء

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد، وأخيرًا إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي.

أهدي هذا العمل آملة من الله التوفيق والسداد

لمياء

مقدمة

لقد تزايد الاهتمام منذ بداية عقد التسعينات بعملية التمويل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في كافة المجالات، نظرا لعجز العديد من دول العالم وخاصة النامية منها على توفير احتياجاتها المالية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية والتنافس فيما بينها للحصول عليها، نظرا لآثارها الإيجابية على اقتصادياتها، ومن بين هذه المصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدرا تمويليا مدعما للمصادر المحلية، وأحد المتغيرات المؤثرة على تطور الدول ونموها، بالإضافة إلى كونه مؤشرا واضحا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات العالمية.

من هذا المنطلق، تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وذلك نتيجة الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل وتحسين المعيشة وسد الفجوة في الموارد الغير متوفرة في الدول المضيفة.

يعد الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة الملائمة بكل خصائصها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المناسبة والمشجعة له، والتي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجذاب للنشاط الاستثماري، يشير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المرتبطة بالمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي حركة الاستثمارات واتجاهاتها، بحيث تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وبالتالي فالمناخ الاستثماري مرتبط بالظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية وكذا الثقافية التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين.

تحتل مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر أولوية خاصة في الدول النامية ومن بينها الجزائر التي سعت جاهدة منذ سنوات عديدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة للمشاريع الاستثمارية، فعملت على تحسين مناخ استثمارها من خلال إزالة القيود ومنح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية والحوافز المالية والضريبية، ودلك بهدف للحصول على التمويل اللازم والحد من الاقتراض الخارجي بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى

زيادة فرص نجاح المشاريع الاستثمارية ورغبة منها في الاستفادة من مزاياه الإيجابية ومساهمته الفعالة في المدى المتوسط والطويل في تحقيق التنمية.

الإشكالية:

هل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر بمعطياته الحالية ملائم لجدب الاستثمارات الأجنبية إليها؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة التي تنبثق منها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي وضعية الدول النامية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- أي مدى وصلت الامتيازات المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وما هي السياسة المتخذة لإنجاح ذلك؟
- كيف هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وماهية التحديات المنتظرة والتطلعات المستقبلية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة نقترح مجموعة من الفرضيات

فرضيات البحث:

- يعتبر الاستثمار احد أهم العوامل الأساسية التي تدخل في تطور الاقتصاد.
- للاستثمار أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية.
- للامتيازات أهمية بالغة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أن السياسة المستقبلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المطبقة في الجزائر هي بمثابة محرك أساسي لإعطاء ديناميكية لتطوير الاقتصاد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزّز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما

يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكساب مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

أهداف البحث:

- محاولة إبراز الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر سواء للدول المضيفة أو المصدرة له.
- إعطاء نظرة شاملة عن واقع الاستثمار في الجزائر.
- إظهار مساعي مجهودات الجزائر في سبيل تشجيعه.

حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- ✓ **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- ✓ **الإطار الزمني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى ثمانية وعشرون عاما من (2018/1990).

نظرا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في هذه فترة وصدور قوانين الاستثمار الفعلية في هذه الفترة كذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

منهج البحث:

لإنجاز هذا البحث تم إتباع المنهج الوصفي،التحليلي، باعتباره يناسب الباحث في العلوم الاقتصادية التي هي جزء من العلوم الاجتماعية، حيث عن طريقه يتسنى لنا وصف ورصد ومتابعة دقيقة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث خصائصها، أشكالها، والعوامل المؤثرة فيها، ومن ثم وصفها من مختلف الجوانب وتحليلها تحليلا دقيقا في الجزائر.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث عدة صعوبات يمكن ذكرها:

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الإحصائيات المتعلقة بالجزائر، مما جعلنا نعتمد بشكلك على التقارير العالمية وتقارير مناخ الاستثمار في الدول، UNCTAD كتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى بعض المجلات، رسائل الماجستير والدكتوراه.
- عدم التوافق في الإحصائيات المصرح بها في تقرير الاستثمار العالمي، والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تقسيم البحث:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تضمن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه وعيوبه وآثاره، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر ونصيب الدول النامية منه وأهم العناصر المعوقة له.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إذ تم في المبحث الأول تناول دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، أما المبحث الثالث

فقد تضمن فرص الاستثمار والمعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لمعالجتها.

الفصل الأول

الإطار ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.

لقــد تزايدت أهمــية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثـمار الأجنـبي المبـاشر بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، وأولى العديد من متخذي القرار في هده الدول اهتماما بالغا لتفهم و دراسة العوامل و المحددات التي تجعل من بلادهم أماكن جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي تسعى هذه الدراسة إلى استعراض أهــم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني:** دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه وعيوبه وآثاره
- **المبحث الثالث:** أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الدول النامية منه وأهم العناصر المعوقة له.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين.

وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها، قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم:

أولا: تعريف الاستثمار

- **لغة:** طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه.[1]
- **اصطلاحا:** النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة.[2]

ويضاف إلى هذين التعريفين مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية". أو بعبارة أخرى هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إي إرادات بأقساط جامدة عبر الوقت.

أما رجـال الاقتـــصاد فقد اختلفوا بشان إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه :عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح.

---

[1]– محمد محمد أحمد سويلم، **الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات**، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 23 .

[2]– مبارك سلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 115.

في حين عرفه آخرون بأنه: "عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية".[1]

من التعاريف السابقة يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.[2]

"من ناحـــية أخــرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه".[3]

"قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعـدات...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها".

"أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا".[4]

---

[1]– قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد، 2010–2011، ص 03.

[2]– سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار ألأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان، الأردن، 2010، ص 22.

[3]– قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

[4]– علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 36.

من التعريفات السابقة نستخلص أن:

- "الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم فيحال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة".[1]
- "أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما (أو مؤسسات معينة بها) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية".[2]

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

- ✓ **يعرف صندوق النقد الدولي (FMI):** الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر سنة 2007 الطبعة السادسة والتي جاءت موافقة لنفس التعريف الوارد في الطبعة الخامسة لسنة 1993 على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[3].

---

[1]– عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 13.

[2]– حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 03.

[3]- IMF, **Balance of Payments and International Investment Position Manual**, Sixth Edition, 2009, P101.

- ✓ **يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):** الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا ل-UNCTAD: ملكية الأسهم، رأسمال، الأربح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشــركات التابعــة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.[1]
- ✓ **أما منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OECD):** فوصفته بأنه: "تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق:

- امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأسمالها الاجتماعي.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10%.
- الإقراض في الأجل الطويل (5 سنوات فأكثر).

- ✓ **كما يعرف البنك الدولي (Bank World):** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".[2]

يتضح من التعريفات السابقة أن: "المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح".

---

[1]– محمد سامي عبيد التميمي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006**، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، الكوفة، 2008، ص 196.

[2]– مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية –التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020. ص 04 (بتصرف).

ثالثا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، إذ لطالما أصبح النوع الأكثر تفضيلا من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

- يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح فقط بل تتعداها إلى الإستراتيجية والبحث عن نمو المؤسسة واستمراريتها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثـمار منتــج، و يعني الاستــغلال الأمثل للموارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.[1]
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة كمية، ولكنه عبارة عن آلات ومعدات متطورة وخبــرات تنظيمــية ومالــية وفنية وإدارية وأيضا تسويقية وبسبب ندرة هذه الموارد في الدول النامية فإنها تواجه الكثير من المشاكل التي تعرقل تنفيذ خططها التنموية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير،حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.[2]
- يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل.

---

[1]– دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002–2003، ص214.

[2]– ماجد أحمد عبد الله، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص 102.

- الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة الاحتياجات المالية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية.[1]

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هدا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هدا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي.
- التفسير الحديث.

أولا: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد استند التحليل الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية.[2]

1- النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية لها الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في مجملها على الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن الطرف الفائز بالاستثمارات من وجهة نظرهم هي الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ومن بينها ما يلي:[3]

- تحويل الشركات متعددة الجنسيات إلى أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عمليتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التمويل الخارجي المباشر، 2006، ص 04.

[2]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، الأردن، 2007، ص 55.

[3]- عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، المرجع السابق، ص 32.

- نقل الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المضيفة.
- يؤدي إنتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- خلق الشركات متعددة الجنسيات فجوة كبيرة بين أفراد المجتمع فيما يخص توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة مع الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدول المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.
- من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

2- النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد):

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة الدول النامية منها ومن تم فهي تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، إذ ترى أن رأس المال سينجذب نحو المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي "يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية، ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية"،[1] كما يعتبر **(Bertil Ohlin 1933)** أول من أعطى تفسير لظاهرة تحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال راجع لاختلاف سعر الفائدة، "بافتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول".[2]

[1]- محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص 24.

[2]- رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة، مصر، 2002، ص 44.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها لم تستطع التميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث حصرت اهتمامها في انتقال رؤوس الأموال وأهملت العناصر الأخرى المكونة للاستثمار الأجنبي المباشر من عنصر التكنولوجيا والخبرة الفنية والتقنية، زيادة على أن تعظيم الربح لا يعتبر المحدد الرئيسي لانتقال رؤوس الأموال للخارج لكن توجد محددات أخرى مثل معدل النمو وحجم السوق.[1]

ثانيا: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

أمام عجـز النظــرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ظل تسارع العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية والسياسية،ظهرت الحاجة إلى اعتماد نظريات حديثة بديلة لشرح أسباب قيام الشركات بالاستثمار والإنتاج في الخارج، ما أدى إلى ظهور عدة نظريات حاولت تفسير ما عجزت النظريات التقليدية عن تفسيره، نذكر من أهمها ما يلي:

1- نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، زيادة على نقص عرض السلع فيها، والتي تم صياغتها في سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكنديHymer Stephan، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب عدم كمال الأسواق، وهي أن الشركات التي تريد الاستثمار في الخارج يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو تقنية، تنظيمية، فنية تمكنها من التصــدي لمختلــف العــوائق التي قد تواجهــها في الدول المضيفة وتمكنها من تحقيق ربح عالي، ومن منطلق علم الشركات الأجنبية بعدم قدرة الشركات المحلية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو ماليا أو إنتاجيا أو إداريا يجعل منه احد المحفزات التي تجعلها تقرر ممارسة أنشطة اقتصادية خارج حدود الدولة الأم والتوجه نحو الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي.[2]

وكتكملة لتفسيره، قام الاقتصادي Kindleberger سنة 1969 بتحديد النقائص الخاصة بأسواق الدول المضيفة والمتمثلة في:

---

[1]- مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[2]- Vintila Denisia, **Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theorie**, European Journal Interdisciplinary Studies.Vol2, Issue2, 2010, p 107.

- عدم كمال السوق من حيث التنوع في السلع والمنتجات.
- عدم كمال السوق من حيث عوامل الإنتاج الخاصة بالاستحواذ على التكنولوجيا وطرق التسيير والتنظيم وغيرها.
- نقائص متعلقة باقتصاديات الحجم.
- السياسات والإجراءات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير.

وترى النظرية أن اندفاع الشركات المحلية نحو الاستثمار في الخارج مرهون بتوفر شرطين أساسين هما:

- تغطية كل التكاليف والمخاطر الناتجة عن الاستثمار في الأسواق الدولية، ويكون ذلك بالتعظيم المستمر للأرباح مقارنة بالشركات المحلية العاملة في أسواق دولها.
- امتلاك هذه الشركات لمزايا لا تمتلكها الشركات المحلية في دولها الأصلية تمكنها من العمل والمنافسة في الأسواق الخارجية. [1]

تلقت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات كونها أهملت الميزات المكانية للدول المضيفة كموجه لقيام وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، لكن الواقع العملي أثبت أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في بعض الدول الغنية بالموارد الباطنية كالبترول والغاز، بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه النظرية اكتفت بشرح وتفسير عملية التدويل في قطاع الإنتاج وأهملت قطاع الخدمات الذي أصبح يحتل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، كما أنها ركزت على عنصر التكنولوجيا كميزة واحدة تتميز بها الشركات العالمية، لكن في واقع الأمر نجد أن هذه الشركات تتوفر على مجموعة كبيرة من المميزات والإمكانيات. [2]

[1]– مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

[2]– كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012–2013، ص 28.

2- نظرية الحماية:

تعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلـومات والأسـرار الفنيـة والابتكـارات الحـديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، ولأطول مدة ممكنة أي ان هذه الشـركات تستـهدف الحصـول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها.[1]

من بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية هي:

- غفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.
- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول ...الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات.
- يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر. وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط؛ غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك ولتأمين والنقل....الخ.
- لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية. رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته كما تنص عليها هذه النظرية.

[1]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 63.

- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماما مناسبا للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها[1].

3- نظرية المنتج الدولي/ دورة حياة المنتج الدولي

نموذج دورة حياة المنتــوج المقــدم من طرف Vernon Raymond في 1966 حيث تقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتا بين الدول في مجال التكنولوجيا مما يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلع. يصف Vernon ثلاث مراحل من التطور في دورة حياة المنتوج للشركة، التي استعملت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعة المصنعة، و تتمثل هذه المراحل في :مرحلة المنتج الجديد – مرحلة المنتج الناضج– مرحلة المنتج النمطي .[2]

الشكل رقم 01: دورة حياة المنتج الدولي

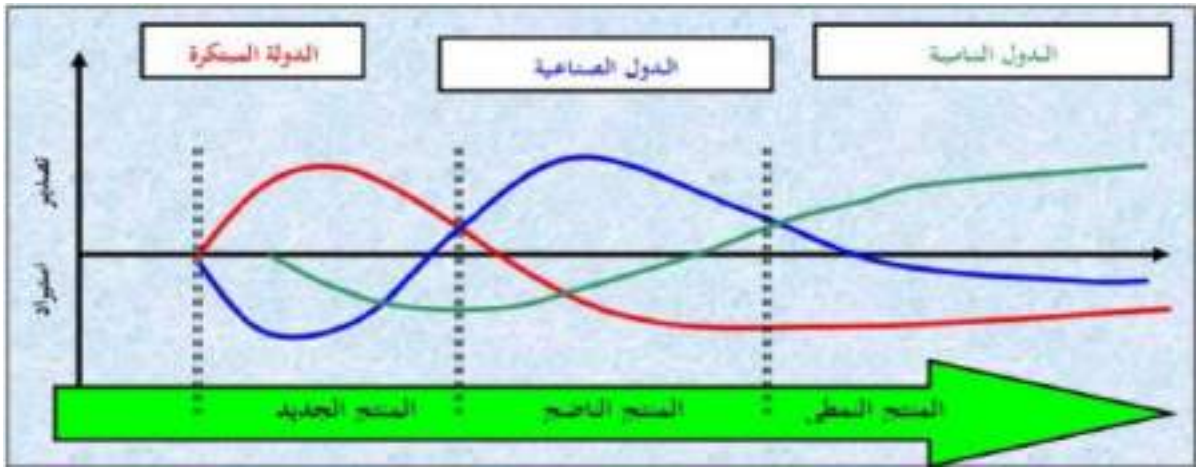

المصدر: مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 67.

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 93.

[2] – ليليا بن منصور، **الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة نظرية واقتصادية**، جامعة لونيسي علي البليدة 2 – مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، ع10، الجزائر، ص 120.(بتصرف).

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية:

- ان الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة المنتج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة.
- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة.
- من الناحية العملية، تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة (النامية) على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج.
- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتوج (صناعة تكنولوجيات الاتصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية .[1]

4- نظرية الموقع:

يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار خار الدولة الأم مرتبط بموقع الدول المضيفة للاستثمار، هذه النظرية تحدد العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة له كما يلي:

- عوامل تسويقية تشمل حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي، منافذ التوزيع...الخ.
- عوامل مرتبطة بالتكاليف، بانخفاض مستويات الأجور والقرب من المواد الخام...الخ.
- إجراءات حمائية كالقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير.
- عوامل أخرى مرتبطة بمناخ الاستثمار مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الأجنبي، الوعي الاستثماري...الخ.

هذه النظرية شاملة لأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموعة المميزات، بعضها ثابتة بالبلد المضيف، وأخرى متغيرة يمكن تكييفها لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب.[2]

---

[1]- ليليا بن منصور، **المرجع السابق**، ص ص 121-120.

[2]- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف النشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، ط1، دار المناهج، الأردن، 2007، ص ص 168-169.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن جـذب الاستثــمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية، وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل حيث توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها بالاختلاف طبيعة المشروع الاستثماري، غيــر أن نمــو وتدفق الاستثــمارات إلى الدول المضيفة، يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة الأوضاع، وهذا ما يجب توضيحه فيما يلي:

أولا: مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب **(ديري،2011)**: يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، حيث درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى وأن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية. [1]

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

قسم بعض الباحثين محددات الاستثمار إلى أربع محددات أساسية هي: المحددات الاقتصادية، المحددات السياسية، المحددات القانونية والمحددات المؤسساتية.

1- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تمت دراســة محــددات الاستثمــارات الأجنبــية المباشرة في العديد من الأدبيات الاقتصادية من طرف، وتنوعت هذه المحددات كالتالي: وغيرهم Hymer, Caves, Horst, Vernon, Dunning,.

- ✓ **حجم سوق البلد المضيف:** عادة ما تكون الأسواق الكبيرة أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالأسواق الصغيرة، فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف إلى حجم سوق البلد الأصل

[1]- ديري زاهد محمد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 161-162.

للاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات إلى البلد المضيف، فحجم السوق يشير إلى القدرة الشرائية لمواطني هذا البلد المضيف.[1]

- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة. وقد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين الناتج الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Dunning سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر لـ 42 دولة نامية.[2]
- ✓ **البنية الأساسية:** يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز،[3] حيث أشارت نتائج الدراسة التي قام بها كل من Chen وchang و Zhang حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين أن البنية التحتية كان لها تأثير إيجابي في اختيار موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد.[4]
- ✓ **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، ويتم

---

[1] مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

[2] – عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002–2003، ص 51.

[3] – أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر، تركيا، وكوريا الجنوبية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 38.

[4] مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصـــلاح الاقتصـادي التي تعـمل على التحـكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل الحجز التجاري.[1]

- ✓ **الإصلاح الاقتصادي:** ينطوي مفهـوم الإصـلاح الاقتصـــادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك إدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع،[2] إذ أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق والخصخصة قد ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول، كما أوضحت دراسة Fukao أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق قد كان له دور مهم في تدفق الشركات اليابانية إليها.
- ✓ **القوة التنافسية للاقتصاد القومي:** تمثل أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في تحسن،كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من هذه الاستثمارات، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال:

- **معدل نمو الصادرات:** حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي.
- **الرقم القياسي لأسعار الصادرات:** فكلما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

إذ أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من بينها: دراسة كل من Sharma et al (2013) على الصين والهند خلال الفترة 1976-2011، أظهرت وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات ومن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الواردات بالصين، وعلاقة سببية في اتجاه متبادل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات،[4] وأظهرت نتائج دراسة al Samsu et (2008) وجود علاقة تكامل مشترك ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

---

[1]- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل، الأردن، 2006، ص 63.

[2]- عمر صقر، المرجع السابق، ص 54.

[3]- مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 35-36.

[4]- Sharma,R,Kaur,M., **Causal links between Foreign Direct Investment and Trade: "A Comparative Study of India and China"**, Eurasian Journal of Business and Economics, 6(11), 2013, P 76.

والصادرات، ووجود علاقة سببية على المدى الطويل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات بماليزيا خلال الفترة (1970-2003).[1]

- ✓ **الحوافز المقدمة في الدول المضيفة:** تمثل حوافز الاستثمار محددا هاما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات مما يتيح إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة، وقد تأخذ هذه الحوافز شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الإنتاج، التسويق، أو شكل توفير الخدمات الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية وتوفير المواد الخام وتوفير البنية التحتية، وقد تأخذ شكل تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدل الفائدة عليها أو شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسع في المستقبل. [2]
- ✓ **مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر:** يشير ارتفاع هذا المحدد في البلد المضيف إلى قلة الخطر وتوفر البنية التحتية الجيدة ونجاح سياسات الاستثمار إضافة إلى وجود ظروف سوق عمل جيدة، كما يشير إلى توفر محيط استثمارات جيد في الدول المضيفة ما يحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.
- ✓ **تكلفة العمل:** لقد توصل كل من Dunning(1980) و(1991) Vergerlers إلى وجود علاقة إيجابية بين معدلات أجور البلد المضيف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليه، فكلما كانت نسبة معدل أجور البلد المضيف منخفضة عن معدل أجور البلد الأصل كلما ارتفعت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.[3]

---

[1]- Samsum.S.H, Derus.A.M, Ooi,A.Y& Ghazali.M.F, **Causal Links between Foreign Direct Investment and Exports:** "Evidence from Malaysia.International Journal Of Business and Management, 3(12), 2009, p 177-183.

[2]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات والنقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 384.

[3]- مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 37.

2- المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي، ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:[1]

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- الظروف السياسية السائــدة في الدولــة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات التالية:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.[2]

3- المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الراشد.

---

[1]- بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص 103.

[2] - المرجع نفسه، ص 103.

- ✓ **الاستقرار السياسي:** يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثـمارات الدولـية وينطـوي عـدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة يمكن إدراجها في عنصرين:

- عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة والمتتالية في أعضاء الحكومة وتوجهاتهم السياسية.
- عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع (الخوصصة، الملكية العامة،...).

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجـنبية المـباشرة إلـيه، نتيـجة تخـوف المستثمرين من بعض المخاطر ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة وبدون تعويض.
- التأميم وتحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء وعدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة.

إذن فاستقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار،كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا لمجال، مثل دراسات الباحثين (Trevino & Grosse 2005) (Demirhan & Masca 2008) (Erramilli & Rao 1993) الذين أكدوا أن للمحددات السياسية أثر هام على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث دلت النتائج التي تحصلوا عليها

أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنخفض في حالة عدم وجود استقرار سياسي بالبلد والعكس صحيح.[1]

- ✓ **الحكم الراشد:** كنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح في الدول النامية، تبنى البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد في الثمانيات، من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجناح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في سيادة القانون، الكفاءة والفعالية الإدارية، المساواة والعدالة في توزيع الموارد، المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة.[2]

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مزايا وعيوبه وأثاره

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركة رِوس الأموال طويلة المدى، هو في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به هذا من جهة ومن جهة أخرى اجتذابه، ولاشك أن هذه العملية لها دوافع مختلفة، سواء كانت دوافع تخص الطرف الذي يقوم به (أي الشركات الأجنبية المنتسبة للدول الأصلية) أو دوافع تخص الدول المضيفة التي تعمل على اجتذابه وتشجيعه فيجب الأخذ بعين الاعتبار انه يتميز بمزايا وعيوب، ومنه على الطرفين أن يسلما بذلك.

وفي ظل هذا السياق سوف نتطرق من خلال المبحث الثاني إلى الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه وعيوبه والآثار المترتبة على اجتذابه.

المطلب الأول: الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التميز هنا بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي نفسه الذي يرغب في الاستثمار خارج وطنه، ومن وجهة نظر الدولة المضيفة التي ترغب في جذب واستقطاب هذا الاستثمار وخاصة في ظروف الدول النامية.

---

[1]– مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[2]– مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2015، ص 41.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

فيما يخص دوافع المستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ **الدافع الأول:** وهو دافع تاريخي وسياسي، لان معظم الدول النامية كانت تحت السيطرة الاستعمارية، حيث تسعى الدول الكبرى إلى جعل اقتصاديات الدول النامية تابعة لها تحت أسلوب الاقتصاد التابع أو المكمل، إلى جانب استغلال مواردها الطبيعية.
- ✓ **الدافع الثاني:** هو أن الدول النامية معظمها تشكل مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم الحديد والصلب والفوسفات، ومنابع للبترول والغاز وهذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الأجنبي يدرك على أنها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الإستخراجي التحويلي، وهذا ما ينطبق على الشكات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى الشراكة مثل الشركة البريطانية **"بريتش بتروليوم".**
- ✓ **الدافع الثالث:** يتمثل في الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل، التسهيلات الجمركية واليد العاملة الرخيصة والاستفادة أيضا من الحوافز والتسهيلات المقدمة.[1]

ثانيا: دوافع الدول المضيفة له

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب من طرف الدول المضيفة ونؤكد هنا على بعض هذه الدول كون البعض الأخر منها ربما مازال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات.

وهذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعي إلى تحقيقها الدول الضيفة والتي تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام، خدمة للتنمية الشاملة وإنعاشا لاقتصادياتها ويمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:

---

[1]– فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم: العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص 46.

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول، أو تقليصها وذلك من خلال إقامة المشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.
- اجتذاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التقليل من حدة البطالة من خلال إقامة المشاريع بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس مختلف القطاعات مثل السياحة، المصرف، التأمين، الخدمات ...الخ.
- دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا و مختلف المعارف بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة وتحقيق تقدم اقتصادي مستمر من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول.
- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بدافع إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.
- إلى جانب ذلك تتسارع الدول المضيفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع أهميته والتي تتجلى من خلال انه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية.[1]

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية حيث أن هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.

[1]- فارس فضيل، المرجع السابق، ص 47.

- يضمن دخول الأموال في المدى القصير، مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانية كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وهذا يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة.[1]
- اكتساب قدرة اكبر على الإنتاج، وتخفيض تكاليف بعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى **"الصناعات المغذية"**.
- إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوّق في السوق المحلية في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات.
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلدان النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- دعم لميزان المدفوعات للبلد المضيف إيجابيا، وذلك نظرا لزيادة حصيلة ذلك البلد من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية).
- يساهم الاستثمار الأجنبي في تسويق المنتوجات المحلية واقتحام الأسواق العالمية وهذا يؤدي إلى توسيع السوق ومن ثم جلب العملة الصعبة.
- يساهم في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وفيما يلي جدول المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم 01: المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1- البيئة	- إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. - إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث. - تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	- التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء... - إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات - مواصفات تضر صحة الإنتاج.
2-العمالة	- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج.	- عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب .

[1]- فارس فضيل، المرجع نفسه، ص 51.

	– تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي. – رفع مستوى دخول العمالة المحلية بالمشروع.	– الاستغناء عن عدد من العمالة المحلية. – الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. – ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.
3–الرفاهية	– رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. – إنتاج سلع ذات أسعار معقولة. – رفع المستوى العلمي و الفني للعمالة المحلية.	– الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والعمالة المحلية.
4–البحوث والتطوير	– قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. – قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. – قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	– قد ينقل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير مناسبة من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية. – قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها إلى العمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 01، 2004، ص 132.

– خلق فرص ومناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حدة البطالة وفي هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق تلك المنافع.[1]

2– مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له:

تستفيد الدول المصدرة له من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

– يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الإرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

[1]– عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، ط01، مطبعة الإشعاع الفني، مصر، 2001، ص 426.

- استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة وخاصة منها النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة اقتصادياتها.
- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول أين يتم احتكار والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.
- الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة والمتمثلة في الامتيازات الضريبية والجمركية وربما الحصـــول على الامتيازات المالية في شكل إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية أو في شكل قروض ميسرة وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي تعيق تجسيد هذا المشروع.[1]

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل تلك الايجابيات هناك عدة عيوب التي قد تعيق آل من الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة له .

1- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له:

تتلخص فيما يلي:

- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعة المحلية وربما حتى حرمانها من عمليا تصنيع جديدة لما يؤدي هذا حتما في المستقبل إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب يعود إلى أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون.
- المعارف والتكنولوجيا التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلاءم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تؤدي التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأسمال قليلة العمالة إلى زيادة حدة البطالة عوض تخفيضها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتسبب فيما يعرف ازدواجية النظام الإنتاجي المتبع في الدول المضيفة وربما استمراريتها حيث يتجلى ذلك في مشاريع استثمارية أجنبية قائمة على أساس استخدامها فنون

[1]- فارس فضيل، المرجع السابق، ص ص 52-53.

إنتاجية حديثة وعالية، ومشاريع استثمارية أخرى محلية تستخدم أساليب إنتاجية لا ترقى لسابقتها ومنه الأمر الذي يؤدي إلى عدم عدالة توزيع الدخل.

- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها مجالات اجتماعية، ثقافية، وربما حتى سياسية.[1]

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له:

أما بالنسبة للدول المصدرة له فتتمثل عيوبه فيما يلي:

- التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها بسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية إلى الدول المضيفة في المدى المتوسط.
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم والتي تنجم من عدم الاستقرار السياسي، وذلك في الدول المضيفة.

وفي الأخير الأكيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له والدول المصدرة له وذلك لما يتمتع من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للاستثمار الأجنبي المباشر عيوبا، الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه والتخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

- تصدير فرص العمل.[2]

المطلب الثالث: آثار اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات.

---

[1]- فارس فضيل، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[2]- زياد محمد عرفات أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص 17.

ولكن الفترة الحالية، أثبتت أن معظم الدول النامية اتجهت إلى التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية وفيما يلي سنحاول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المستويات الاقتصادية.

أولا: آثاره على مستوى الإنتاج والتوظيف

لقد اشرنا سابقا أن من بين الدوافع الرئيسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة هو محاولة التقليل من البطالة وتوظيف أكبر قدر ممكن من اليد العاملة مع تكوينها وتأهيلها بأحدث التقنيات التكنولوجية وهذه الأخيرة تساعد على تطوير ونمو الإنتاج.

حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ايجابية على الإنتاج والتوظيف ولكن بدرجات متفاوتة من دولة مضيفة إلى أخرى، ففي اقتصاديات الدول النامية قد تكون هناك فرص استثمارية عديدة ولكن الشركات الوطنية لا تستطيع أن تستغل هذه الفرص المتاحة لأسباب تتعلق بضعف إمكانياتها المالية والفنية، في حين تتوفر لدى المستثمر القدرات الأزمة لاستغلال هذه المشاريع لما يتوفر عليه من خبرة ومعرفة بالفنون الإنتاجية والتسويقية وبذلك سيكون أكثر كفاءة في تنفيذ المشروعات في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

وتختلف حجم المساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف بحسب مدخلات الإنتاج ذات المصدر الوطني وليس الأجنبي، وكذلك العمالة الوطنية وليست الأجنبية، أي بحسب القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر الإنتاج الوطنية وليست الأجنبية.

ثانيا:أثره على ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان محاسبي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات الأجنبية وكل التعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدية الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعامل معه.[1]

[1]– عبد الرحمان يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 302.

ويتبين من القراءة الواضحة والمفصلة لتعريف ميزان المدفوعات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي ترد إلى الدولة أو تلك التي تصدرها منها إلى الخارج، هي في مجملها تشكل حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، والتي يجب على الدولة أن تأخذها بمحمل الجد عبر تسجيل مختلف عملياتها ومختلف تغيراتها كونها جزء من عمليتها الاقتصادية التي تنجزها خلال مدة معينة سنة واحدة مثلا، وبالتالي تقيد ضمن حساب رأس المال، هذا الأخير يعتبر من ضمن الحسابات الأخرى التي يتضمنها ميزان المدفوعات.[1]

ومن هنا يتمثل الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المضيفة، وينعكس هذا إيجابا على ميزان المدفوعات (حساب رأسمال) للدولة المضيفة وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية.

ومن جهة أخرى يظـهر اثر سلـبي للاستثـمار الأجنـبي المباشر على ميزان المدفوعات وذلك في تحويل رأس المال والأرباح، ويتجلى ذلك من خلال انه يتسبب في اختلال هذا الأخير في المدى الطويل.[2]

ومن خلال الجـدول التـالي الذي يبيـن لنا مخرجات رؤوس الأموال الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول النامية المضيفة إلى الخارج.

[1]– فارس فضيل، المرجع السابق، ص 139.

[2]– المرجع نفسه، ص 140.

الجدول رقم 02: مخرجات رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول النامية المضيفة إلى الخرج.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول النامية	تحويل الأرباح منها إلى الخارج
1970	2,2	6,4
1980	5,2	24,1
(1987–1992) مستوى سنوي	28,9	16,8
1993	66,6	23,3
1994	77,9	25,4

المصدر: حدادو فهيمة، المرجع السابق، ص 24.

إن القراءة البسيطة للجدول أعلاه من الأرقام تثبت حقيقة تحويل الأرباح من طرف الشركات الأجنبية بطريقة أو بأخـرى خـارج الدول النامية المضيفة وهنا يتجلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

ثالثا: أثره المحتمل على هيكل السوق المحلي

تتمتع الشركات الأجنبية عادة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا تتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدولة المضيفة تكفل لها القيادة السعرية وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لاحتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.

وبصفة عامة تعد الشركات الأجنبية أقوى اقتصاديا من منافسيها المحليين، ومن ثمة فإن تلك الشركات لديها القدرة على التعامل مع الممارسات التقييدية المختلفة في الدول المضيفة، كما يمكن لتلك الشركات التعامل مع العوائق التي تحد من دخول السوق.

رابعا: أثره المحتمل على السياسة الاقتصادية المحلية

حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تجدرها في اقتصاديات البلد المضيف تعمل على التأثير في السياسة العامة للبلد المضيف وفق توجيهات وخطط تكون غالبا من حكوماتهم الأصلية، وبالتالي فإن نشاط هذه الشركات قد يؤدي إلى نقص في الاستغلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة.

ولعل ذلك يرجع إلى أن فرع الشركة الأجنبية بحكم علاقتها التجارية الدولية فإنها تتمتع بالعديد من البدائل غير المتاحة للشركات المحلية ومن ثم فإن الشركات الأجنبية تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيع الشركة الوطنية القيام بها، كما أن سهولة الحصول على التمويل اللازم لها في شكل قروض من مصادر دولية متعددة قد يسفر على إبطال السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلي والخارجي والشركات الأجنبية تكون مسؤولة أمام سلطتين سياسيتين هما حكومة الدولة المضيفة وحكومة الدولة الأم، وتميل هذه الشركات في الغالب إلى حكومة الدولة الأم وتخدم مصالحها.

خامسا: أثره على مستوي التنمية الجهوية

بموجب القوانين التي تصدرها الدول المضيفة والمتعلقة باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن الشركات الأجنبية تتمتع بموجبها بامتيازات وحوافز مختلفة قد تخص قطاع الإنتاج السلعي أو الخدمات في مناطق محرومة أو مناطق خاصة وفقا لالتزامات تقرها تلك القوانين، وبالتالي انطلاقا من ذلك يمكن أن يتجلى الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق من المناطق المختلفة إلى جانب تهيئتها وإنعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ...الخ.[1]

[1]– حدادو فهيمة، المرجع السابق، ص 28.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الدول النامية منه وأهم العناصر المعوقة له

أصبحت الدول النامية تتسارع وتتنافس فيما بينها لاجتذاب اكبر نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى المزايا التي يحظى بها سواء بالنسبة للدول المصدرة لها وللدول المضيفة له والتي ذكرناها سابقا كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ يأخذ إشكالا تتناسب معا أهدافه لذلك من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر كما أننا سنلقي نظرة على تدفقاته إلى الدول النامية واهم المشاكل والعناصر المعوقة له فيها.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال يمكن تصنيفها إلى :

1- **الاستثمار من حيث الهدف:** ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية؛ الاستثمار الباحث عن الأسواق؛ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء؛ الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية.

2- **الاستثمار من حيث الملكية:** كما يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الآتية:

- ✓ **الاستثمار المشترك:** هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطرف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه.
- ✓ **الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي:** تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق في الدولة المضيفة وفي المقابل فإن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية

وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.[1]

- ✓ **مشروعات أو عمليات التجميع:** تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع.[2]
- ✓ **المناطق الحرة:** المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوم جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

3- **الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات:** يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا التصنيف الأشكال الآتية:

- ✓ **الاستثمار الأفقي:** تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل. وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات نفس المستوى من النمو.

وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوسان بتوفر أربعة عوامل رئيسية:[3]

القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم؛ الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛ أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم؛ أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 129.

[2]- المؤسسة العربية لضامن الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**، المرجع السابق، ص ص 04-05.

[3]- عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، ط4، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 237.

- ✓ **الاستثمار العمودي:** في هذا النوع من الاستثمارات، يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع، وصناعة المكونات كمنتوج نهائي، أو يتخصص الفرع في عمليات التسويق.
- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشراكة:** تهدف الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من خلال تدويل عملياتها الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف المعاملات، والحد من المخاطر في مواجهة المنافسة الدولية العنيفة، وبالتالي تعمد إلى توزيع بعض من وظائفها التي كانت تسير مباشرة من الشركة الأم، فتقوم باتباع ما يعرف بالمقاولة من الباطن من خلال تكوين شبكة، أو بإقامة تحالف استراتيجي مع باقي الشركات العاملة في نفس النشاط للحصول على نصيبها من السوق المستهدف.[1]

المطلب الثاني: نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الدول النامية أصبحت تتسابق وتتنافس فيما بينها لأجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحولة استقطاب حصة اكبر من تدفقاته بغية خدمة متطلبات تنميتها، وإنعاش معدلات نموها الاقتصادي وذلك كله بدافع عوامل أساسية داخلية منها وخارجية دفعت بها إلى تغيير نظرتها المجحفة له،وضرورة التزامها بإعطاء أهمية كبيرة له وإفساح المجال أكثر لدخول الشركات الأجنبية.[2]

في الثمانيات كان نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمار العالمي 20%، في الفترة 1991 بلغ نصيب الدول النامية 33% بزيادة قدرها 13% بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة 64% في نفس الفترة وفي هذا الشأن فقد ارتفع نصيب الدول النامية من 126 مليار دولار في الثمانيات إلى 51,8 مليار دولار في النصف الأول من التسعينات والى 70 مليار دولار عام 1994 وفي نفس السنة هناك 11 دولة حصلت على اكتر من 76%من إجمالي الاستثمار العالمي وفيا لفترات 1975-1980 و1991-1996 ارتفع نصيب دول الجنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بما فيها الصين والهند من إجمالي الاستثمار الموجه إلى الدول النامية من 26% إلى 62% في الوقت الذي انخفض فيه نصيب أمريكا اللاتينية من 53% إلى 34%، وحسب تقرير الاستثمار في العالم انتعش تدو لأمريكا اللاتينية وحصلت على معظم الزيادات في سنوات 1998-1990 وذلك بنصيب مشابه لنصيب دول شرق آسيا التي اعتادت الحصول عليه.

---

[1]- ليليا بن منصور، المرجع السابق، ص 181.

[2]- فارس فضيل، المرجع السابق، ص 194.

ومن هنا نستنتج أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتأرجح بين ك لمن دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن بعض الدول حديثة التصنيع مثل الصين وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان، بدأ تتطهر كدول لها وزن في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ومع بداية القرن الواحد والعشرون زاد التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من 332343 مليار دولار عام 2005 لينتقل إلى 658002 مليار دولار عام 2008 وكما نعلم أن مع خـلال نفـس العـام شهد العالم أزمة مالية (أزمة الرهن العقاري) لذلك انخفض خلال سنة 2009 إلى 510578 مليار دولار إلى غاية سنة 2010 الذي عرفت حسنا حيث بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الدول النامية 573568 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبي الوافدة إلى العالم الذي قدر نهاية سنة 2010 ب 1243671 مليار دولار منها 601906 مليار دولار حجم الاستثمارات الوافدة للدول المتقدمة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 03: تدفق الاستثـمار الأجنـبي المباشر للدول النامية والمتقدمة خلال الفترة 2010-2005.

الوحدة: مليار دولار

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النامية	332343	429459	573032	658002	519578	473568
المتقدمة	619134	977888	1306818	965113	602835	601906
العالم	982593	1461863	1970940	1744101	1185030	1243671

المصدر : حدادو فهيمة، المرجع السابق، ص 36.

أما الدول النامية التي تستحوذ على اكبر نسبة من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها فند على رأسها الصين والهند حيث بلغ إجماليا لاستثمار نهاية سنة 2010 على التوالي 105735 مليار دولار، 24640 مليار دولار، كما يوضحها الجدول الموالي:

[1]- رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص ص107-108.

الجدول رقم 04: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول النامية في الفترة 2005-2010

الوحدة مليار دولار

البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تونس	783	3308	1616	2758	1688	1513
الصين	72404	72715	83521	108312	95000	105735
الهند	7622	20328	25350	42546	35649	24640
تايوان	1625	7424	7769	5432	2805	2492
ايران	3136	1647	1670	1615	306	3617
البرازيل	15066	18822	34585	45058	25949	48438
العراق	515	383	972	1857	1452	1426

المصدر: حدادو فهيمة، المرجع السابق، ص 36.

المطلب الثالث: العناصر المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر طبقا للبحث الذي قامت به، على عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى خمس مجموعات ومن حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ القرار الاستثماري، ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية، باعتبار أن الدول العربية جزءا من الدول النامية، وذلك على النحو التالي:

✓ **المجموعة الأولى:**

- عدم الاستقرار السياسي.
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- عدم ثبات وتدهور سعر الصرف والعملة المحلية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح للخارج.
- عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

✓ **المجموعة الثانية:**

- عدم توافر مناخ استثماري ملائم.
- عدم توافر النقد الأجنبي.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول.
- عدم توافر الأيدي العاملة المدربة.
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح الاستثمار.

صعوبة تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار

- عدم توفر شريك محلي من البلد المضيف.[1]
- عدم وضوح الرؤية في تحديد الحكومة لأهدافها وإعادة ترتيب أولوياتها بالنسبة للمشروعات التي تريد تشجيعها لخدمة خططها التنموية.[2]

✓ **المجموعة الثانية:**

- عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- عدم توفر الاستقرار الأمني.
- ازدواجية الضرائب وارتفاع معدلات الضرائب.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تسلط السلطة الحكومية.
- عدم توفر خرائط استثمارية.

✓ **المجموعة الرابعة:**

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل البلد المضيف.
- محدودية السوق المحلية وعدم تواف فرص استثمارية.

---

[1]– عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص 72.

[2]– محمد محمد احمد سويلم، المرجع السابق، ص 189.

- احتكار القطاع العامل معظم الأنشطة الاقتصادية.
- عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة.
- تفشي الرشاوي والفساد.
- غياب التكامل الاقتصادي العربي.
- القيود المفروضة على رأس المال.

✓ **المجموعة الخامسة:**

عدم توافر بنوك المعلومات .

- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار.
- عدم تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار.
- عدم وجود سوق مالية متطورة.
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية.
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية.
- عدم كفاية الحوافز الاستثمارية الوافدة.

وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متعددة، مرتبطة بالمناخ الاستثماري منها وجهة نظر المستثمر إلى توفر مناخ استثماري مناسب لاستثماراته، دون دخول في مشاكل مع الدول المضيفة للاستثمار، هنا كوجهة نظر الدولة المضيفة حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد والتكاليف وهناك وجهات نظر أخرى، ترتبط بالمناخ الاستثماري مثل وجهة نظر الدول المرتبطة بصورة من التكامل مع الدول المضيفة أو مع الدول المستثمرة، كما أن هناك وجهات نظر أطراف أخرى مثل الدول المجاورة.[1]

[1]– عبدالقادر بابا، المرجع السابق، ص ص 72–73–74.

خلاصة الفصل:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير وهذا ما جعل مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجميع دول العالم يهتمون بهذا الموضوع.

كما اختلفت الدراسات في تسميته ومفهومه وهذا ما أكد انه ظاهرة اقتصادية معقدة، إلا أنهم اتفقوا من جانب أخر على انه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

إن معاناة الدول النامية المتمثلة في مشكل المديونية والعجز في تمويل استماراتها جعلها تتخذه كوسيلة لإنعاش اقتصاديتها بعدما تبين أن له تأثير مفيد عليها من خلال المكاسب التي تحققها هذه الدول.

في الأخير توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين والخبراء والدول من بينها الجزائر التي أصبحت مهتمة بسياسة الاستثمار وهذا يشكل المحور الأساسي في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بهدف تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية إلى مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية ، كما بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية .

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: مفهوم مناخ الاستثمار

أصبح المناخ الاستثماري بعد تطوره يشتمل على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للبلد وللفرص الاستثمارية، فهذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية.

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على انه: "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية".

كما تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوَن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا انه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري.[1]

[1]– صبيحي شهيناز، **مناخ الاستثمار في *الجزائر* دراسة تحليلية تقيمية**، الحوار الفكري، المجلد 11، عدد 12، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016، ص 179.

ويعرف كذلك بأنه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبيان ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات".[1]

من خلال التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، فإنها تتفق في كون انه تلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي تساهم في إقناع المستثمر بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر، وعليه يمكننا القول أن مكونات هذا المناخ تشتمل على العديد من المنظومات:

- المنظومة المؤسساتية الاقتصادية.
- المنظومة القانونية والقضائية.
- المنظومة السياسية وحالة الأمن في البلاد.
- المنظومة القيمية والسلوكية في المجتمع المعني.
- المؤشرات الكمية والنوعية لحالة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

1- الإطار القانوني للاستثمار:

إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص ب دفعها إلى ترقيته وتشجيعه وفسح المجال أمامه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993، 2001 و2006 و2016، مما تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

أ- قانون الاستثمار لسنة 1993:

ظـهر قانـون الاستثـمار لسـنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، وقد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط من أهمها ما يلي:

[1]- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 17.

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، حرية دخول أي مستثمر كان محليا أو أجنبيا في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار.
- عدم التفضل بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- مساعدة المستثمرين و تمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.
- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار.
- التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار.[1]

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض من بينها:

- إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتها والقيام بالدراسات والأبحاث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.
- اعتبار السوق المالية طريق من طرق الخصخصة للمؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس المال.
- التأكيد على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات وقد أكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها، ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة.[2]

لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

---

[1]– مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 134.

[2]– كرامة مروة، رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الثاني، جامعة خيضر، بسكرة، 2012، ص 66.

ب-قانون الاستثمار لسنة 2001:

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرسمي رقم 01-03 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المتسارعة دوليا وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية:

- توسيع مساحة الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.
- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.
- استقرار التشريع أي ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة.[1]

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

ج- قانون الاستثمار لسنة 2006:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتتمة للأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانيات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.[2]

---

[1]- كرامة مروة، رايس حدة، المرجع السابق، ص 67.

[2]- المرجع نفسه، ص 67.

د- **قانون الاستثمار لسنة 2016:**

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام،[1] قصد تحسين مناخ الاستثمار للجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء ت بها القانون الجديد كما يلي:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8 مراحل)، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين من الإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.
- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص من اجل تسوية المنازعات.
- الحصول على العقار الصناعي بسهولة خصوصا غير المستغل منه (إشارة الدولة منذ سنتين في استرجاع 60% من العقار الصناعي غير المستغل.
- منح كافة التسهيلات وتنمية القطاع الخاص مثله مثل الاستثمارات الأجنبية وذلك قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي.[2]

2- **الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر:**

كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها إطار مؤسساتي متكامل لتسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات الجزائرية المختصة وإبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- للمزيد من التفاصيل راجع: القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016.

[2]- حيتالة معمر، **قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار**، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير 2017،، ص 05.

أ- **الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI):**

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[1] تم استبدال وكالة ترقية ومتابعة ودعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- مساعدة المستثمرين وإعلامهم واستقبال المقيمين منهم والغير مقيمين.
- تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء.
- المشاركة في ترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.[2]

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص كالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا كالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.[3]

[1]- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، مؤرخ في أول جمادى ثاني عام 1422 الموافق ل 2001/08/20، الجريدة رسمية رقم 2001.

[2]- منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد2، 2005، ص ص 134-135.

[3]- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، من على الموقع www.andi.dz تاريخ الإطلاع: 2022/05/02.

ب-**المجلس الوطني للاستثمار (CNI):**

المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 08 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ويتولى المهام التالية:

- صياغة استراتيجيات وأولويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.
- المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.[1]

ج- **الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Central):**

تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن أجل رفع العوائق والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما التي تتعلق بالمزيد لتحقيق أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع.[2]

د- **الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF):**

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة2007 ،فهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات

[1]- مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 139.

[2]- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد48، المؤرخة في 19 جويلية 2006، ص 317، متاح على الموقع التالي: www.andi.dz، تاريخ الإطلاع: 2022/05/02.

الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية.[1]

هـ- صندوق دعم الاستثمار:

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، بهدف تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، خصوصا تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية (مثل بيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات...) لتجسيد نشاطات المستثمرين.[2]

نلاحظ من الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر الموجود أعلاه وجود تداخل في مهام الهيئات المختصة بمتابعة الاستثمار،كما يوجد ن اختلاف بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص منح الامتيازات للمستثمرين، زيادة إلى عدم تحديد بوضوح الجهة الوصية على أعمال الوكالة لتطوير الاستثمار، كل هذه الفجوات تخلق نوعا من العراقيل الإدارية وصعوبة في اتخاذ قرار استثماري بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين في فهم نظام المزايا وطريقة منحها.

3- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة استرداد رأس المال وتحويل الأرباح

أ- حرية الاستثمار:

ينص الأمر 06-08 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها، في هذا الإطار يندرج الاستثمار بنوعية الوطني العام والخاص

[1]- ANIMA, (Octobre2009), La carte des Investissements en Méditerranée : Guide Sectoriel à Travers des Politique Publiques pour Investissement en Méditerranée, Etude N°7, ANIMA Investment Net Work, P11.
www.invest-in-med.eu/.../20091002122109inv_carteinvestmed-final.fr

[2]- مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 140.

كذلك الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الامتياز والرخص .ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

ب- **مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتيسير الإجراءات:**

يعني تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01- 03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي "بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة".[1]

أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تعمد الوكالة لتطوير الاستثمار (حسب نص المادة 5 من الأمر06-08) بتقديم تسهيلات إدارية تتمثل في:

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز في غضون 72ساعة من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا؛
- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون 10 أيام وبذلك فقد أتيح حق الطعن للمستثمرين الذين لن يستفيد وا من هذه المزايا من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر حسب ما نصت عليه المادة 6 من الأمر 06- 08.[2]

ج-**ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته:**

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها

[1]- وصاف سعيدي، محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر -بين الحوافز والعوائق-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن، جامعة سطيف، الجزائر، ص41.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 41-42.

قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفـية حتى وإن كان المبـلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية. أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص آخر فإن الأمر 01-03 نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أما في حالة إخلاله بهذا الالتزام فإن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات.[1]

د- **مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:**

إن الحقوق والالتزامات التي تتعلق بالاستثمار يستفيد منها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون أجانب كانوا أو جزائريون حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 بهدف الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.[2]

هـ-**الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة:**

تأكيد الجزائر بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات.

✓ **الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:**

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي؛
- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

[1]- وصاف سعيدي، محمد قويدري، المرجع السابق، ص 42.

[2]- كريمة قويدري، المرجع السابق، ص 67.

✓ **الاتفاقيات الدولة الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:**

بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول كالاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية وإيران فيما يخص الحماية المتبادلة للاستثمارات.[1]

حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية و ثمان اتفاقيات دولية أخرى .

بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول العربية فيما يخص ضمان وحماية الاستثمار 18 اتفاقية من سنة 2000 حتى 2008،[2] هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05: عدد الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول العربية خلال الفترة 2000-2008

السنوات / الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	6	1	0	3	2	1	2	0	3

مصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، ص 254.

كل هذه الحوافز والضمانات المقدمة من طرف الدولة الجزائرية للمستثمر سواء الوطني أو الأجنبي لم يكن له دور في زيادة ثقة المستثمر الأجنبي والوطني للاستثمار في الجزائر، والجدول التالي يمثل ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس والمغرب للسنوات 2006-2012.

[1]- كريمة قويدري، المرجع السابق، ص ص 68-69.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكويت.

جدول رقم 06: ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006-2012)

السنوات / الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	60	64	64	70	73	74	79
تونس	151	147	147	142	73	74	46
المغرب	118	158	158	164	165	154	98

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، النشرة الفصلية الرابعة 2007، ص19. النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص12. النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص16. النشرة الفصلية الرابعة 2010، ص14. النشرة الفصلية الرابعة 2012، ص15. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، ص264.

الشكل رقم 02: ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006-2012)

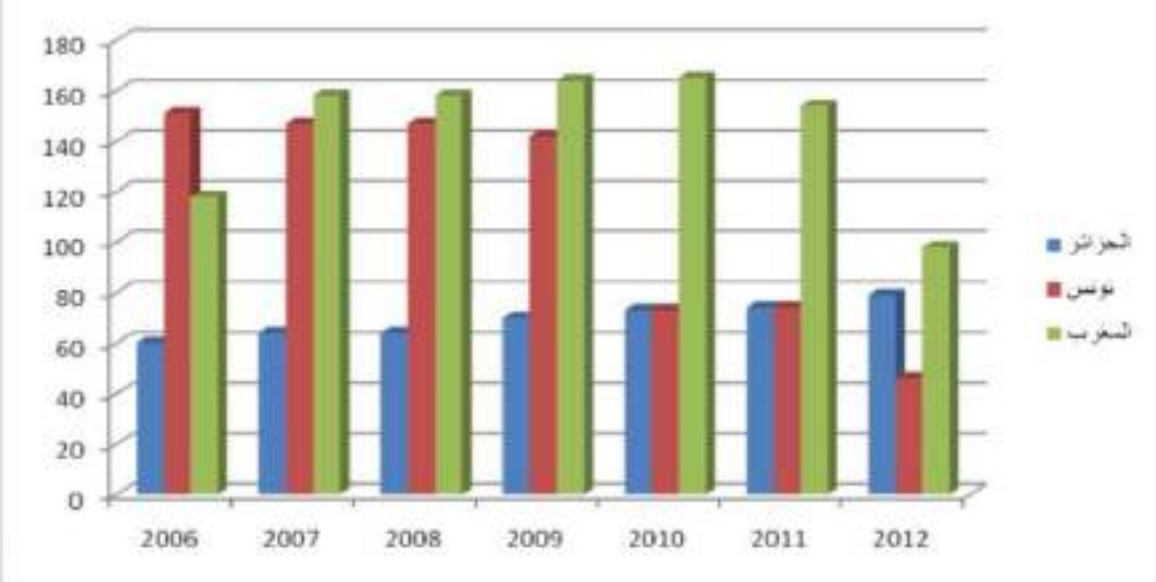

المصدر : خيالي خيرة، (2015-2016)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع إشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 99.

من خلال الشكل نلاحظ أن الجزائر تراجعت في الترتيب من المرتبة 60 سنة 2006 إلى المرتبة 79 سنة 2012 مقارنة بتونس التي كانت في مراتب متأخرة خلال سنة 2006 حتى 2009 إلا أنها تصدرت الترتيب حيث وصلت إلى المرتبة 46 على غرار المغرب، مما يدل على تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر في السنوات الأخير الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أين وصلت سنة 2012 إلى 1.484 مليار دولار، يعود السبب إلى قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات قانونية كما جاء في قانون المالية 2009.

المطلب الثاني: مؤهلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتوفر على الموارد البشرية والطبيعية والبنية التحتية التي تساهم بشكل أساسي في توجيه الاستثمارات وتحفيز القيام بها، ويمكن حصر هذه الإمكانيات في ما يلي:

أولا: حجم السوق

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2018 حوالي 42 مليون نسمة يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل، مما يدل على أن السوق الجزائرية سوق واعدة، وتوفر حجم كبير من المستهلكين مما يؤدي إلى جذب الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: البنية التحتية

إيمانا بأهمية البنية التحتية في استقطاب الاستثمارات قامت الجزائر بإجراء إصلاحات هامة في قطاع الخدمات المتصل بالبنية التحتية ولاسيما في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

1- قطاع النقل:

للجزائر إمكانيات هائلة في مجال النقل تتمثل فيما يلي:

أ- النقل البري:

تمتلك الجزائر أكثر من 404 ألف كلم من الطرق المعبدة، كما أن الجزائر تربطها مع دول الساحل طريق عابر للصحراء الكبرى يسمى طريق الوحدة الإفريقية على مسافة 2344 كلم لتمكين هذه

الدول من الوصول إلى موانئ الجزائر و الى الخارج، وأنجزت الجزائر الطريق السيار شرق غرب والذي يربط حدودها مع تونس والمغرب لتسهيل الحركية بين جهات الوطن، والتي تبلغ مسافة 1712 كلم.

ب-**النقل الجوي:**

يتكون الأسطول الجوي للجزائر من 123 طائرة معظمها من نوع **"بوينغ"** و**"إيرباص'** وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 10.6 مليون مسافر، ونحو 120 ألف طن من البضائع، ويوجد بالجزائر 157 مطارا منها 22 مطار دولي والباقي منها داخلي وجهوي وخاص، أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران الدولي ومطار عنابة الدولي ومطار قسنطينة الدولي، وتشرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية على النقل الجوي، بالإضافة إلى مساهمة شركة طيران الطاسيلي في النقل الداخلي وخاصة نحو الجنوب.

ج- **النقل البحري:**

تمتلك الجزائر 52 ميناءا بحريا على الشريط الساحلي بطول إجمالي يقارب 1622كلم عبر 14ولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، هذه الموانئ منها ما هو مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية وسكيكدة، بينما تعتبر موانئ الجزائر العاصمة ووهران وعنابة موانئ متعددة النشاطات منها نقل المسافرين بحرا نحو فرنسا واسبانيا ويضم الأسطول البحري 74 سفينة بحرية، منها 17 ناقلة للبترول و13 ناقلة للغاز السائل و11منها لنقل المواد الكيماوية والبترولية و6 لنقل المسافرون.

د- **شبكة السكك الحديدية:**

تربط شبكة السكك الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها، وتصل خطوطها إلى مناطق استخراج المواد الأولية بالمناجم وصولا إلى المناطق الصناعية والموانئ، وتعد الجزائر من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية والتي يبلغ طولها 12200 كلم بها جزء مكهرب.

- ✓ **التليفريك:** يوجد التليفريك في كل من الجزائر العاصمة والبليدة، قسنطينة، عنابة، وهران وبجاية.
- ✓ **الترامواي:** استفادت خمسة ولايات من خدمة الترامواي وهي: الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، سيدي بلعباس وقسنطينة.

2- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

عملت أن تطور الدولة الجزائرية في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصال جعلها ضمن استراتجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم ترتيبها ضمن الدول التي حققت تقدما محرزا في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع نذكر منها:[1]

- وصلة الألياف البصرية الجزائر؛
- عين قزام التي تصل إلى غاية حدود النيجر؛
- وصلة الألياف البصرية البحرية وهران.

فالنسيا التي تربط مدينة وهران بمدينة فالنسيا بقدرة تدفق تصل إلى 100 جيغا بيت وبطول يبلغ 563 كلم.

- ✓ **الهاتف النقال:** في هذا المجال أولج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاثة متعاملين في السوق الجزائرية، حيث بلغ عدد المشتركين حالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض مختلفة وبأسعار تنافسية، كما عرف استعمال تكنولوجيا الجيل الثالث G3 منذ عام 2014 والتي تم تعميمها في جميع أنحاء الوطن، ومع دخول عام 2016 تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع G4 والتي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات والمواطنين
- ✓ **الاتصال عبر الساتل:** استكمالا للشبكات الأرضية والبحرية، تم اتخاذ العديد من الإجراءات وإطلاق أخرى في طور الإنجاز في مجال الاتصال عبر الساتل من أجل إنشاء مجموعة أرضيات توفر للمستخدمين عدة حلول في مجال الاتصال والخدمات عبر الساتل "المؤتمرات عن طريق الفيديو، تحديد الموقع الجغرافي".

[1]- شريط زينة، محروق بشرى، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص 57.

ثالثا: وفرة الموارد الطبيعية

تعد الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية، وتقسم الثروات والموارد الطبيعية فيها إلى ثروات متجددة وثروات غير متجددة، وتشمل ما يلي:[1]

1- **الثروات المتجددة:** من أهم الموارد المتجددة التي تمتلكها الجزائر ما يلي:

أ- **المياه:** توجد في الجزائر ثروة مائية متجددة، حيث تتساقط فيها الأمطار والثلوج، ويبلغ حجمها قرابة 100 مليار مر مكعب عام، ولا يستغل من تلك الثروة سوى 8 مليار مكعب، كما تمتلك الجزائر عدة سدود مائية منها سد بني هارون وسد الغرغار، بالإضافة إلى وجود عدد من الأودية مثل: وادي الشلف وسيبوس.

ب-**الغطاء النباتي:** يتمثل الغطاء النباتي في الجزائر في وجود العديد من الغابات والنباتات الصحراوية، والحشائش، وتعد الغابات من أكثر الأغطية النباتية كثافة، حيث تبلغ مساحة الغابات من أكثر الأغطية النباتية كثافة، حيث تبلغ مساحة الغابات في الجزائر ما يقارب أربعة ملايين هكتار تتمركز في المنطقة الشمالية للبلاد، وفي هذه الغابات الكثير من أشجار الصنوبر والبلوط والفلين والأرز والزيتون.

ج- **الطاقة الشمسية:** تتعرض الجزائر لأشعة الشمس لمدة تزيد عن 3000 ساعة كل عام، أي ما يوازي 500 واط كل مر مربع، وهذا الأمر يظهر مدى إمكانية الجزائر من الاستفادة من الطاقة الشمسية.

د- **الثروة الحيوانية:** توجد في الجزائر أنواع من الحيوانات، خاصة في الجبال والصحراء، وقد أشارت الدراسات سنة 2020 إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان، وذلك بنسبة 10.5% من ثروات الوطن العربي، حيث تقدر الثروة الحيوانية في الجزائر بمليوني رأس بقري، وستة وعشرين مليون رأس من الماعز، وخمسين ألف رأس من الخيل بمختلف سلالاته.

2- **الثروات غير المتجددة:** من أهم الثروات الغير متجددة التي تمتلكها الجزائر ما يلي:

أ- **الثروات النفطية:** يرتكز اقتصاد الجزائر على العديد من الثروات النفطية حيث تمثل تلك الثروات ما يقارب 60% من ميزانيتها، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر في احتياطي النفط العالمي،

[1]- www.andi.dz (consulted le 05-05-2022).

والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والمرتبة الثانية عشر من حيث التصدير، وتبلغ العائدات المالية من النفط ما يقارب ستين مليار دولار.[1]

ب-**الغاز الطبيعي:** تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من حيث إنتاج ثروات الغاز والمرتبة الثالثة من حيث تصدير الغاز في العالم، وقد أصبحت تستخدم الغاز الصخري واحتلت المرتبة الثالثة من مخزون الاحتياطي العالمي منه، ويلبي الغاز 45 مليار متر مكعب حتى عام 2020.

ج- **الثروات المعدنية:** تحتوي الجزائر العديد من الثروات المعدنية، أهمها الفوسفات الذي يتركز في منطقة الكويف وجبل العنق، والرصاص والزنك اللذان يتمركزان في منطقة **"عين البربر"** قرب مدينة عنابة، بالإضافة إلى الزئبق والرخام في منطقة سكيكدة.

رابعا: وفرة الموارد البشرية

تعد الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وما يفسر هذا هو الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الجزائرية لقطاع التربية والتعليم، فحسب إحصائيات سنة 2018 يبلغ عدد السكان الذين في سن التكوين سنويا ب 63.6%، ويقدر معدل التمدرس ب 96%، أما عدد الطلاب فيقدر ب 1.5 مليون طالب في 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا، 7 مدارس عادية و12 مدرسة تحضيرية، منهم 35000 مسجل في تكوين الدكتوراه و90000 في الماستر، وعلى مستوى مراكز التكوين المهني يسجل سنويا ما يقارب 643700 طالب.[2]

[1]– شريط زينة، محروق بشرى، المرجع السابق، ص 58.

[2]- www.and.dz (consulted on) 05/05/2022.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية وأداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا يحاول هذا المطلب تبيان أبرز المؤشرات المعتمد عليها في تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

أولا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية

بالنظر إلى تعدد المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية والمتخصصة في تقييم مناخ الاستثمار، فان إمكانية حصرها جميعا يبدو أمرا غير ممكن، لدى حاولنا التركيز على بعضها وربما أهمها ونذكر منها.

1- ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1 إلى 190 دولة، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد و يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تعُتبر ملائمة وأكثر تشجيعا لممارسة النشاط.[1]

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح.

[1]- مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال، متاح على/http://arabic.doingbusiness.org

جدول رقم 07: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال بين سنتي 2017 و 2018

السنة	بدأ النشاط	مستخرج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الماكينة	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	نفاذ العقود	التجارة غير المحدودة	تسوية حالات الأمار	الترتيب العالمي
2018	145	146	120	163	177	170	157	103	181	71	166
2017	142	77	118	162	175	173	155	102	178	74	156

المصدر: شريط زينة، محروق بشرى، المرجع السابق، ص.

صنف البنك الدولي في تقريره السنوي لسنة 2017 حول مؤشر مناخ الأعمال، الجزائر في المرتبة 156من ضمن 190 دولة مع أداء ضعيف انحصر في 47,76 نقطة من أصل 100 نقطة، أما في سنة 2018 فقد تراجعت الجزائر أكثر لتحتل المرتبة 166 بانخفاض قدر بستة مراتب، متمركزة بذلك في مرتبة متقهقرة قياسا لدول الجوار. الأمر الذي يشير إلى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من تعقيدات كبرى في مجالات عدة على غرار أحداث المقاولات والحصول على التراخيص والمسائل الضريبية، وبوضح الجدول رقم (01) تراجع الجزائر تقريبا في كل المؤشرات الفرعية وبنسب كبيرة، شكلت تراجعا ملحوظا حيث تراجعت مثلا مرتبها في بدأ النشاط من المرتبة 142 إلى المرتبة 145 في المقابل تحسن ترتيب كل من تونس والمغرب، وهذا حسب نفس التقرير، وهو أمر مبرر ففي الوقت الذي تحتاج فيه هذه المرحلة 12 إجراء ومدة 20 يوم في المتوسط، لا تتجاوز في المغرب 4 إجراءات ومدة تسعة أيام وفي تونس 9 إجراءات ومدة 11 يوم، يلاحظ الأمر ذاته بالنسبة لاستخراج التراخيص فقد تراجعت الجزائر ب 69رتبة بين سنتي 2017 و2018، حيث انتقل عدد الإجراءات المطلوبة من 12 إلى 17 إجراء وزادت المدة من 130 يوم إلى146 يوم، وبالنسبة للحصول على الكهرباء فعلى الرغم من قلة الإجراءات إلا أن المدة المطلوبة تصل إلى 180 بوم في حين لا تتجاوز 49 يوم في المغرب، و 65 يوم في تونس، ومن ضمن العشر مؤشرات لم تسجل تحسنا إلا في حماية المستثمرين وتسوية حالات الإعسار وهو ما انعكس على ترتيبها في التقرير الصادر سنة 2018، هذا التقرير الذي يعد المرجع الأهم لتحديد اختيارات وقرارات المستثمرين الدوليين.

2- وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) منذ عام 1995، ويعتمد المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل: السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد والسياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية والتشريعات والإجراءات، تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، ويحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح بين (0 و 100) بحيث تدل كل فئة على:[1]

- الفئة الأولى من (0 – 49.9): تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.
- الفئة الثانية من (50 – 59.9): تدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- الفئة الثالثة من (60 – 69.9): تدل على حرية اقتصادية معتدلة.
- الفئة الرابعة من (70 – 79.9): تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- الفئة الخامسة من (80 – 100): تدل على حرية اقتصادية كاملة.

يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول البيئة الاستثمارية في الدولة، وتعاظمت أهميته بالنسبة للمستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، كما يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 08: ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2012 – 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	140 من 179	145 من 179	146 من 179	157 من 182	153 من 182	172 من 182
الدرجة	51,00	49,60	50.80	48,90	50,10	46,50

Source: https://www.heritage.org/index/download

[1]- عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 43-44.

تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2012 – 2017 ما بين 51,00 و46,50، وضع لم يسمح للجزائر إلا أن تنتقل من **"منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة"** إلى **"منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة جدا"**. كما هو موضح في الجدول رقم (02) تذيلت الجزائر الترتيب العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017 حيث احتلت المرتبة 172 من مجموع 180 دولة شملها التقرير ب 46,50 نقطة من أصل 100 نقطة، في حين شكل المتوسط العالمي 60,9 والمتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قدر ب 61,9، ويعود هذا الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية إلى تدهور مراتبها ضمن العديد من المؤشرات الفرعية المكونة له، حيث سجلت الجزائر على سبيل المثال في المؤشر الفرعي لحقوق الملكية سنة 2017 ما قيمته 38,2 بالمائة ومؤشر حرية العمل 49,5 بالمائة أما مؤشر حرية الاستثمار 35,0 بالمائة في حين أن مؤشر الحرية المالية لم يسجل سوى 30,0 بالمائة، هذا الوضع يعكس بوضوح ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر الأمر الذي يستدعي المبادرة بحلول استعجاليه خاصة في ظل الوضع الذي تعيشه الدولة حاليا.

3- ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية:

لتقييم تنافسية الدول يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا سنويا يتم فيه تقييم تنافسية أغلب دول العالم حيث يتم ترتيب الدول تنازليا حسب مؤشر التنافسية لكل دولة، ويستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 2005 هذا المؤشر الذي يعرف بمؤشر التنافسية العالمي والذي يعرف اختصارا (GCI) لتسميته باللغة الإنجليزية Global Competitiveness Index[1] وينحصر المؤشر في المجال 1-7 حيث كلما اقترب من 7 يعني أن الدولة أكثر قدرة على التنافس وكلما انخفض دل على ضعف القدرة التنافسية للدولة.

ويغطي هذا المؤشر بأوزان مرجحة الترابطات بين مجموعة من المكونات التي يعكس كل منها أحد أوجه التنافسية وقد تم تصنيف هذه المكونات إلى 12 عنصرا وفق الآتي: المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية حجم السوق ، تطور قطاع الأعمال، الابتكار.

يتم تجميع هذه العناصر في ثلاث مجموعات وهي:[1]

- ✓ **المتطلبات الأساسية:** وتضم 04 عناصر وهي المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، والصحة والتعليم الابتدائي.
- ✓ **محفزات الكفاءة:** وتضم 06 عناصر وهي التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية وحجم السوق.
- ✓ **عوامل الابتكار:** وتضم 02 عنصر وهي قطاع الأعمال والابتكار.

يعبر عن المجموعات الثلاث بمؤشرات تشكل مؤشرات فرعية يتم من خلالها تكوين المؤشر العام للتنافسية لكل دولة، أي أن مؤشر التنافسية العالمية يحتسب بتجميع ثلاث مؤشرات فرعية، حيث يتم ترتيب الدول حسب كل مؤشر فرعي.

جدول رقم 09: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2012 و2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب/ مجموع الدول	144/110	148/100	144/79	140/87	138/87	137/86
الدرجة	3,7	3,8	4.1	4,0	4,0	4,1

المصدر: تقرير التنافسية العالمية للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

أوضح التقرير أن تنافسية الاقتصاد الجزائري شهدت تحسنا بسيطا بين سنتي 2012 و2017 على مستوى الترتيب وكذا درجة المؤشر التي انتقلت من 3,7 إلى 4.1، على مدى الفترة بمتوسط لم يتجاوز 3,59 ويعزى هذا التحسن إلى تحسن ترتيب المؤشرات الرئيسية الثلاث المرتبطة مباشرة بمناخ الاستثمار والمكونة لمؤشر التنافسية، على غرار مؤشر المتطلبات الأساسية الذي أنتقل من 89 من إجمالي 144 دولة ودرجة 4,2 من 7 درجات سنة 2012 إلى المرتبة 82 من إجمالي 137 دولة ودرجة 4,4 سنة 2017 كما عرفت محفزات الكفاءة بعض التحسن حيث انتقلت من المرتبة 136 و3,1 درجة إلى المرتبة 102 و3,7 درجة، أما عوامل الابتكار فشهدت هي الأخرى تحسن في 2017 حيث رتبت في

[1]– التقارير المتاحة على الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي: www.weforum.org

المرتبة 118 بدرجة 3,1 مقابل الرتبة 144 ودرجة 2,3 سنة 2012 إلا أن الأداء التنافسي للجزائر يظل ضعيفا ويتطلب مزيد من الجهد.

4- ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد:

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 ويرصد مدى التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية والشركات العالمية، لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، إضافة إلى مدى إقرار مبدأ المساءلة والمحاسبة. لضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية.[1]

جدول رقم 10: وضع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب/ مجموع الدول	176/105	177/94	175/100	168/88	178/108	180/112
الدرجة	34	36	36	36	34	33

Source:https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_indx

من الواضح أن الجزائر لا تزال تصنف ضمن الدول المتأخرة في مجال محاربة الفساد بالنظر إلى ترتيبها ورصيدها من النقاط، كما يوضحه الجدول (04) حيث جاءت الجزائر في المركز 112 من أصل 180 دولة برصيد 33 نقطة في التصنيف الخاص ب 2017 واحتلت بذلك المركز التاسع عربيا خلف تونس التي احتلت المرتبة 74 والمغرب المرتبة 81 لنفس السنة، وعلى مدى الست سنوات سجلت الجزائر مستويات غير مرضية وبقي رصيدها من النقاط أقل من 50%، هذا التصنيف يضع قدرات هيئة مكافحة الفساد والإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الجزائر لمكافحة الفساد على المحك على الرغم من الجهود المبذولة والخطاب الرسمي. وحسب تقرير المؤشر العالمي للإفلات من العقاب لسنة 2017 والصادر عن

[1]- بن مسعود محمد، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية**، مجلة الحقيقة، العدد 22 سبتمبر 2012، ص 264.

جامعة الأمريكيتين بوبيلا المكسيكية ومركز دراسات الإفلات من العقاب والعدالة، والذي يقيس مستوى الفساد القضائي ل 69 دولة حول العالم، فإن الجزائر، وهي الدولة العربية الوحيدة التي شملها المؤشر، احتلت المركز رقم 40 عالميا، بحصولها على درجة إجمالية متوسطة بلغت 53,84.[1]

5- تصنيف الجزائر حسب مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية،[2] ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنَّف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:[3]

أ- درجة الاستثمار وتقسم إلى أربع مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقلن سببا عن الدول المصنفة ضمن A2.

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد مكان عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكان عدم السداد يبقى مقبولا جدا.

---

[1]- تقرير المؤشر العالمي للإفلات من العقاب 2017 متوفر:
https://www.udlap.mx/cesij/files/IGI-2017_eng.pdf

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت سنة 2005، ص 67.

[3]- نفس المرجع، ص 79.

ب-**درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:**

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

جدول رقم 11: تصنيف الجزائر في مؤشر كوفاس للفترة 2012-2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التصنيف	A4	A4	A4	A4	C عالي	C عالي

source: http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations

حسب التصنيف الوارد في الجدول رقم 05 فان الجزائر عرفت خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى 2017 تصنيفين، الأول من 2012 إلى 2015 تصنيفا يسمح لها بأن تكون ضمن درجة الاستثمار، وهذا راجع لتمتع الجزائر بوضعية مالية يمكن وصفها بالجيدة حيث توفرت على احتياطي صرف تجاوز 100 مليار دولار ناتجة عن الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات، لكن تبعات انخفاض إيرادات المحروقات بسبب الانخفاض الذي عرفته أسعار المحروقات أثرت على تصنيف الجزائر لتنتقل إلى مرحلة المضاربة حتى سنة 2017 مع التآكل المستمر لاحتياطي الصرف الذي وصل إلى 97 مليار دولار مع نهاية 2017 ودخول الدولة في أزمة مالية.

6- **وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية:**

تتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من ستة مؤشرات وكل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة، هذه المؤشرات هي: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة، تم وضع نتائج المؤشرات في مقياس لترتيب الدول (الترتيب المئوي بين دول العالم) من صفر(الأقل) إلى 100 (الأعلى)، بالإضافة إلى أن المؤشرات العالمية للحوكمة تستخدم التوزيع النسبي(المئوي) للدول، ، بمعنى وجود ست فئات (0-10 بالمائة، 25-50

بالمائة، 50-75 بالمائة، 75-90 بالمائة، 90-100 بالمائة) ويوضح هذا المقياس ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم، كما يتم عرض نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة أيضا في مدى بين 2.5 - (الأقل) و2.5+ (الأعلى)، وهذا التقسيم (تقدير جودة الحكم) يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة.

تتكون المؤشرات العالمية من ستة مؤشرات كل مؤشر يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الرشيدة على النحو التالي[1]:

أ- **مؤشر السيطرة على الفساد** :يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، ومحاربة جميع أشكال الفساد (السياسي، الاقتصادي).

ب-**مؤشر فعالية الحكومة:** يقيس مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهده الأنظمة.

ج- **مؤشر الاستقرار السياسي:** يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة الرشيدة ووفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي.

د- **مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح ونظم فعالة وشفافة من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص، وبالتالي فهو يعبر عن مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين.

هـ-**مؤشر سيادة القانون:** ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد والمنظمات ما يعمل على تحقيق الإفصاح والشفافية، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية وتوفير الحماية لأصحاب المصالح والاعتراف بحقوقهم وضمانها، مشروعية عمل الشرطة والمحاكم وهو ما يعزز ثقة المستثمر في الدولة المضيفة ويشجعه على أخذ قرارات من شأنها تعظيم قيمة أصوله.

---

[1]- بن ديش نعيمة، زرواط فاطمة الزهراء، **الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد9، المجلد 2، 08-2016، ص127.

و- **مؤشر المشاركة والمساءلة:** يقيس هذا مؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم **"ترسيخ الديمقراطية"**، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وهي عوامل مسؤولة عن توفير مناخ استثماري حر جاذبة للاستثمار، أما المساءلة والمحاسبة فتتعلق بمدى خضوع المسؤولين ومسؤولي المؤسسات للرقابة والتي تتجسد من خلال مؤسسات رقابية بالنسبة للدولة للحفاظ على المال العام **"البرلمان، مجلس المحاسبة...الخ"**، هذه الرقابة التي تقلل من احتمالية انتهاك حقوق المستثمر الأجنبي.

الشكل رقم 03: تطور مؤشرات الحوكمة العالمية للفترة 2002-2017

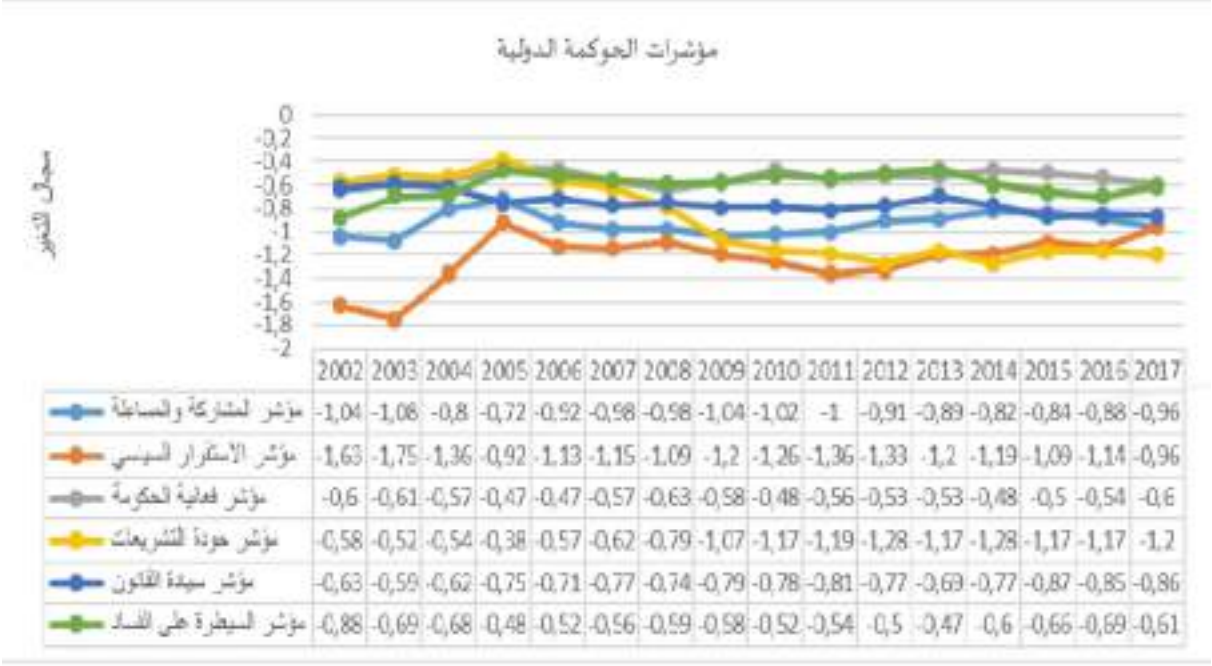

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر المشاركة والمساءلة	-1,04	-1,08	-0,8	-0,72	-0,92	-0,98	-0,98	-1,04	-1,02	-1	-0,91	-0,89	-0,82	-0,84	-0,88	-0,96
مؤشر الاستقرار السياسي	-1,63	-1,75	-1,36	-0,92	-1,13	-1,15	-1,09	-1,2	-1,26	-1,36	-1,33	-1,2	-1,19	-1,09	-1,14	-0,96
مؤشر فعالية الحكومة	-0,6	-0,61	-0,57	-0,47	-0,47	-0,57	-0,63	-0,58	-0,48	-0,56	-0,53	-0,53	-0,48	-0,5	-0,54	-0,6
مؤشر جودة التشريعات	-0,58	-0,52	-0,54	-0,38	-0,57	-0,62	-0,79	-1,07	-1,17	-1,19	-1,28	-1,17	-1,28	-1,17	-1,17	-1,2
مؤشر سيادة القانون	-0,63	-0,59	-0,62	-0,75	-0,71	-0,77	-0,74	-0,79	-0,78	-0,81	-0,77	-0,69	-0,77	-0,87	-0,85	-0,86
مؤشر السيطرة على الفساد	-0,88	-0,69	-0,68	-0,48	-0,52	-0,56	-0,59	-0,58	-0,52	-0,54	-0,5	-0,47	-0,6	-0,66	-0,69	-0,61

Source: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

يعكس الشكل الأداء السلبي للجزائر في مجال الحوكمة وذلك على مستوى كل المؤشرات وعلى مدى الفترة 2002 و2017 ففي ما يخص مؤشر المشاركة والمساءلة يظهر أن الجزائر سجلت أداء سلبيا ومتذبذبا، ففي سنة 2005 سجلت الجزائر أحسن قيمة ب 0.72-، بينما سجلت سنة 2017 أدنى قيمة ب 0.96-. لم يختلف الأمر كذلك على مستوى مؤشر الاستقرار السياسي حيث سجلت سنة 2003 أدنى قيمة للمؤشر ب 1.75-، بينما سجلت أحسن قيمة ب 0.9- سنة 2005. هذا الوضع شهده مؤشر فعالية الحكومة الذي تراوحت قيمته بين 0.47- لسنة 2006 و063- سنة 2008 بينما حققت الجزائر أحسن قيمة لها سنة 2005 ب 0.47-، أما على مستوى جودة التشريعات فقد اتخذت قيمة

المؤشر اتجاها تنازليا بحيث تجاوزت الجزائر عتبة 1- بدءا من سنة 2009 لتعرف تراجعا ملحوظا حتى سنة2017 حيث وصلت إلى قيمة 1.2-.

أما على مستوى سيادة القانون استمرت الجزائر في تحقيقها لمراتب متدنية ولقيم سلبية على مدى الفترة، حيث أن قيمة المؤشر، عرفت تراجعا ففي سنة 2002 سجلت قيمة 0.63- أما سنة 2017 وصلت القيمة إلى 0.86- بتراجع قدر ب 0.23، وأخيرا لم تحقق الجزائر الأداء المطلوب على مستوى السيطرة على الفساد وهو ما تعكسه القيم المسجلة وعل مدى فترة الدراسة، فبالإضافة إلى تذبذبها تجاوزت في أغلبها قيمة 0.5- ما يؤكد على أن محاربة الفساد في الجزائر ليست إلا شعارا لا انعكاس له على أرض الواقع.

ثانيا: تقييم أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لأن مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار والصادرة عن الهيئات الدولية تشكل أدوات يسترشد بها من قبل المستثمرين الأجانب في اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية، فان وضع الجزائر لن يكون بطبيعة الحال مشجع على جذب المستثمر الأجنبي، وهو ما يوضحه تطور التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي 2002 و2017.

الشكل رقم 04: تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002 و2017 (المبالغ بملايين الدولارات)

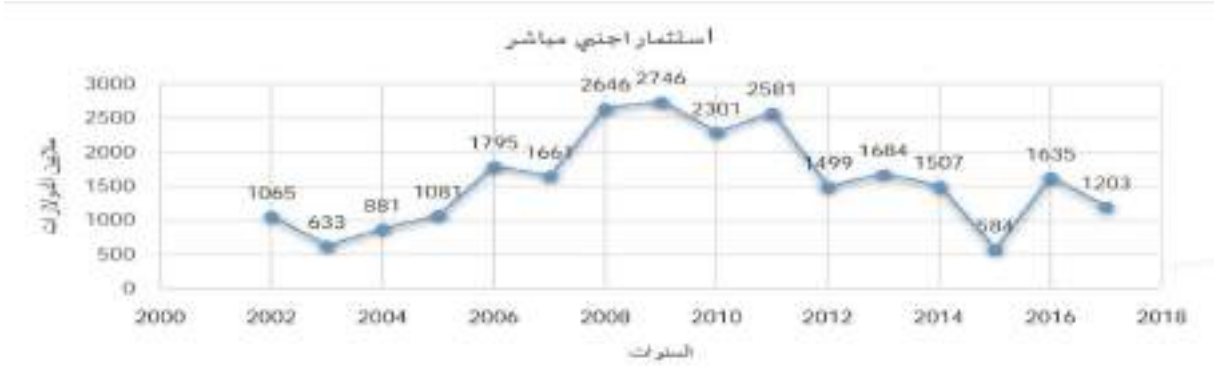

Source:«Datas Bases 2014,» UNCTAD, < http://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx>.World Investment Report 2018

بالعودة إلى الشكل رقم (04) يمكن ملاحظة أن الجزائر سجلت بعض التحسن يعود بالأساس إلى الإجراءات التحفيزية المتضمنة في قانون الاستثمار 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وكذا التدفقات المحققة من قطاع المحروقات،الاتصال وخصخصة شركة سيدار للحديد والصلب لفائدة الشريك الهندي .ففي سنة 2002 سجلت الجزائر ما قيمته 1065 مليون دولار لتحتل بذلك المركز الثالث إفريقيا لتنخفض هذه التدفقات سنة 2003 إلى مستوى 633 مليون دولار، في الوقت الذي سجلت فيه الدولة المغربية ما يقدر ب 2314.5 مليون دولار، ورغم نمو مستوى هذه التدفقات إلى الجزائر حتى سنة 2009 لم تتجاوز 2746 مليون دولار وشكل ذلك أعلى مستوى تحققه، لكن انخفضت بعدها لتسجل أدنى مستوى سنة 2015 ب 584 مليون دولار ،وجاءت بهذه الحصيلة في مؤخرة دول شمال أفريقيا حيث نجحت مصر مثلا في استقطاب 6885 ملبون دولار استثمارات مباشرة مقابل 3162 مليون دولار للمغرب و1002 ملبون دولار لتونس رغم الظروف الصعبة التي تمر بها، إلا أن الاستنتاج العام الذي يمكن الوصول إليه أن أداء الجزائر في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل دون الإمكانيات التي تتمتع من سوق محلية وثروات طبيعية، وهذا راجع بالأساس إلى مناخ الاستثمار **"الضعيف"** والقيود المفروضة على المستثمرين أبرزها قاعدة 49/51%[1] في كل القطاعات وفروع النشاط، التي تسببت في انخفاض الواردات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، زد على ذلك غياب رؤية واضحة المعالم مع التغيرات المستمرة في القوانين الأمر الذي وضع المستثمر في حالة من التردد.[2]

[1]– تلزم هذه المادة كل مستثمر أجنبي بضرورة إشراك طرف جزائري في أي مشروع اقتصادي، على أن يمتلك الأخير 51% من رأسمال الشركة، في حين لا تتجاوز حصة الطرف الأجنبي 49%.

[2]- Hilel Hamadache, Rente Pétroliére et évolution du secteur agricole en Algérie –syndrome hollandais et échangeable, Thèse de Master of Science, Montpellier, France, 2010, p34.

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي (2018/1990)

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه بما يلاءم حاجاتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدرا من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها، وفي هذا المبحث سوف يتم تناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي ومصادرها مع الإشارة إلى توزيعها القطاعي و الجغرافي.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 1990-2018

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة، وفيما يلي توضيح لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1990 – 2018 ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة : بمليون الدولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
حجم التدفقات	40	80	30	00	00	00	270	260
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم التدفقات	607	292	280	1113	1065	638	882	1145
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1697
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018			
حجم التدفقات	1507	-548	1637	1232	1507			

المصدر: شريط زينة، محروق بشرى، المرجع السابق، ص 38.

التحليل

كما هو موضح في الجدول أعلاه شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999 سجل الاقتصاد الجزائري خلال بداية التسعينات مستويات ضعيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة كتفاقم أزمة المديونية الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، أما خلال الفترة 1996 إلى 1998 فقد سجل تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت 607 مليون دولار بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت العديد من الاختلالات المتواجدة في الاقتصاد الوطني، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. لتشهد بعدها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا خلال سنتي 1999 و2000، حيث سجل ما قيمته 280 مليون دولار نتيجة الأزمة البترولية، وبعد صدور الأمر رقم03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد (انتهاء العشرية السوداء) وتحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنتي 2001 و 2002 ، لتعرف بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضا سنتي 2003 و2004، لتشهد بعدها التدفقات ابتدءا من سنة 2005 ارتفاعا إلى غاية سنة 2015 التي شهدت تراجعا كبيرا للتدفقات بعد تراجع الإيرادات النفطية باعتبار أن القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عرفت بعدها هذه التدفقات تذبذبا خلال الفترة 2016 -2018.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

سجلت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر كما تركزت هاته الاستثمارات في قطاعي الصناعة والخدمات.

الشكل رقم 05: الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2016)

الوحدة مليون دولار أمريكي

المصدر: مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 152.

يشير الشكل أعلاه إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر، حسب التقرير الصادر عن مؤسسة البنك الدولي لسنة 2016، حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 أين كان حجم هاته الاستثمارات يقدر ب 0.280 مليار دولار لتنتقل إلى أعلى قيمتها سنة 2009 والتي قدرت ب 2.746 مليار دولار، بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص التدريجي من عبء المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف.... كما نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية حافظت على نفس النسق في الفترة (2007-2009)، لتنخفض بعدها إلى أدنى قيمة لها 0.403- مليار دولار سنة 2015 بفعل الأزمة النفطية وتراجع أسعار البترول في السوق العالمية، لترتفع سنة 2016 إلى ما قيمته 1.637 مليار دولار، ورغم هذا الارتفاع يبقى حجم هاته الاستثمارات بعيد كل البعد عن المستويات المطلوبة.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الوحدة: مليون دولار

الدول	التكلفة	عدد المشاريع
الصين	**3539**	**10**
سنغافورة	**3151**	**3**
إسبانيا	**2565**	**10**
تركيا	**2313**	**4**
ألمانيا	**380**	**7**
جنوب إفريقيا	**350**	**1**
فرنسا	**330**	**12**
سويسرا	**330**	**4**
إيطاليا	**232**	**1**
المملكة المتحدة	**212**	**2**
أخرى	**892**	**28**
الإجمالي	**14293**	**82**

المصدر: شريط زينة، محروق بشرى، المرجع السابق، ص 40.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت الصدارة في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرت ب 3539 مليون دولار، واحتلت بعدها سنغافورة المرتبة الثانية بتكلفة قدرت ب 3151 مليون دولار، تليها اسبانيا بتكلفة قدرت 2565 مليون دولار، وبعدها تركيا بما يقدر ب 2313 مليون دولار، لتليها باقي الدول ألمانيا جنوب إفريقيا فرنسا سويسرا إيطاليا المملكة المتحدة ودول على الترتيب.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة مابين 2002 /2018

جدول رقم 14: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة مابين :2002 /2018

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بمليون دينار	عدد مناصب العمل
أوروبا	**472**	**1148208**	**78415**
منها الاتحاد الأوروبي	**332**	**666499**	**44646**
أسيا	**114**	**169732**	**11761**
أمريكا	**18**	**68813**	**3737**
الدول العربية	**262**	**1057257**	**34462**
إفريقيا	**6**	**39686**	**609**
أستراليا	**1**	**2974**	**264**
الشركات متعددة الجنسيات	**28**	**33160**	**4335**
المجموع	**901**	**2519831**	**133583**

المصدر: شريط زينة، محروق بشرى، المرجع السابق، ص 40.

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا استحواذ الإقليم الأوروبي على اكبر قدر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر حيث يتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر ب 472 مشروعا منها 332 مشروعا تابعا لدول الاتحاد الأوروبي بقيمة مالية قدرت ب 666499 مليون دج، والتي خلقت أكبر من 78 ألف منصب عمل وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لها من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها إضافة إلى القرب الجغرافي وبحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، ثم تليها الدول العربية في المرتبة الثالثة ب 262 مشروعا بمبلغ مالي قدر ب 105725 مليون دج، مما ساهم في خلق أكثر من 34 ألف منصب عمل، حيث أن هذا العدد يعتبر قليل نوعا ما إذا ما قورنت بنظيرتها الأوروبية، ودلك لوجود روابط مشتركة بينهما والمتمثلة في اللغة والدين وغيرها، أما الدول الأسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر بعدد فاق عن 114 مشروعا بغلاف مالي قدر ب 169732 مليون دج التي خلقت أكثر من 11 ألف منصب عمل وتمثل الصين الجزء الأكبر منه خاصة في مجال البناء والأشغال

العمومية، لتحظى أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقرينتها إذ بلغ نصيبها 18 مشروع بغلاف مالي قدره 68813 مليون دج، أما الحصة الأصغر فكانت نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي 6 و1 مشروع على التوالي وبغلاف مالي قدره 39686 مليون دج و2974 مليون دج على الترتيب لإضافة إلى تواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر و حصولها على نصيب لا باس به من إجمالي المشاريع بما يقدر بـ 28 مشروع وبقيمة مالية قدرت ب .33160 مليون دج.

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990-2018

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 15: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليار دج	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1,44	5769	0,23	641	0,48
البناء	142	15,76	82593	3,28	23928	17,91
الصناعة	558	61,93	2050277	81,37	81413	60,95
الصحة	6	0,67	13572	0,54	2196	1,64
النقل	26	2,89	18966	0,75	2407	1,80
السياحة	19	2,11	128234	5,09	7656	5,73
الخدمات	136	15,09	130980	5,20	13842	10,36
الاتصالات	1	0,11	98441	3,55	1500	1,12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: شريط زينة، محروق بشرى، المرجع السابق، ص ص 41-42.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القطاع الصناعي احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني انه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع 558 مشروعا من إجمالي 901 مشروعا بقيمة قدرت ب 2050277 مليار دينار جزائري

خلال الفترة 2002-2018، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل ب 81413 منصب شغل ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع،بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء ب 142 مشروعا بقيمة قدرت ب 82593 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالنظر إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة ب 136 مشروعا بقيمة 130980 مليار دينار جزائري، ليأتي في ما بعد قطاع النقل والسياحة بنسب متقاربة تزيد عن 02 من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك ب 26 و19 مشروعا بقيمتي18966 و12834 مليار دينار جزائري على التوالي، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى 13 مشروعا بقيمة 5769 مليار دينار جزائري بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع،ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب 06 مشاريع بقيمة 13572 مليار دينار جزائري،وهذه المشاريع قليلة وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية ،على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، وفي الأخير قطاع الاتصالات في المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 89441 مليار دينار جزائري، نظرا لقلة التحفيزات، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: الاستقرار الاقتصادي الكلي

من خلال الجدول أسفله نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية الكلية لجزائر خلال الفترة 2002-2017 كانت مستقرة نسبيا وتعتبر ملائمة للنشاط الاستثماري ما عدا معدل التضخم الذي عرف بعض الارتفاع والذي كان ناتج عن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأته الدولة سنة 2001-2004.

الجدول 16: المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2017

المؤشر	2000-2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3.8	2.9	4.8	6.4	5.5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.7	3.8	3.7	3.3	1.5
فائض أو عجز الموازنة كنسبة من الناتج	3.7	-8.0	-15.7	-13.7	-3.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج	12.5	-4.4	-16.5	-16.5	-13
الدين الخارجي	16.3	1.7	1.8	2.5	2.4
الاحتياطات الدولية (بمليار دولار)	99.5	177.4	142.6	112.9	93

المصدر: مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 157.

التحليل:

قامت الجزائر بخلق مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي والمحلي،و ذلك عن طريق الإصلاحات الاقتصادية وكذلك عملية الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية. أضف إلى ذلك تمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية والتي تطرقنا لها سابقا.

الشكل 06: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (كنسبة من GDP الناتج المحلي

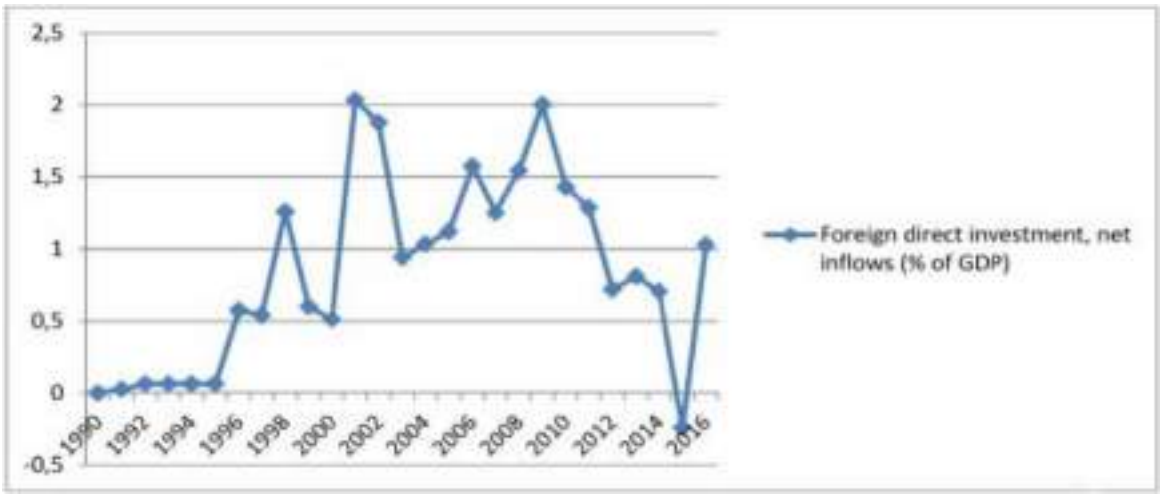

المصدر: مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 158.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت انخفاضا شديدا في الفترة 1990- 1996، ثم بعد هذه الفترة لوحظ ارتفاع نسبي في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن انخفضت هذه التدفقات مجددا سنة 2000، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد هذه السنة شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص التدريجي من عبء المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف، إضافة لإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم بعد سنة 2009 انخفضت التدفقات وبلغت أدنى قيمة لها سنة 2015 وذلك بسبب نتائج أزمة انخفاض سعر البترول (سنة 2014) لتعاود الارتفاع تدريجيا في السنوات التي تلتها، لكن عموما ظلت هذه التدفقات أدنى من الحجم الذي طمحت الدولة الجزائرية استقطابه.

ثانيا: حصيلة التجارة الخارجية

من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن الميزان التجاري حقق تذبذبات طفيفة ايجابية خلال الفترة (2005-2013) ليسجل عجزا في الميزان التجاري بعد نهاية سنة 2014 ليمتد إلى غاية سنة 2018، حيث بلغ العجز المسجل سنة 2018 قيمة 5.03 مليار دولار أمريكي، ويعود تسجيل العجز إلى أزمة النفط وتراجع أسعار البترول بالإضافة إلى أن أغلب صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات، فقد بلغت حصة الصادرات من المحروقات سنة 2018 نسبة 93.13%، فحين قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات في نفس السنة 6.87% ما يعادل 2.83 مليار دولار.

الشكل رقم 07: تطور التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2005-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

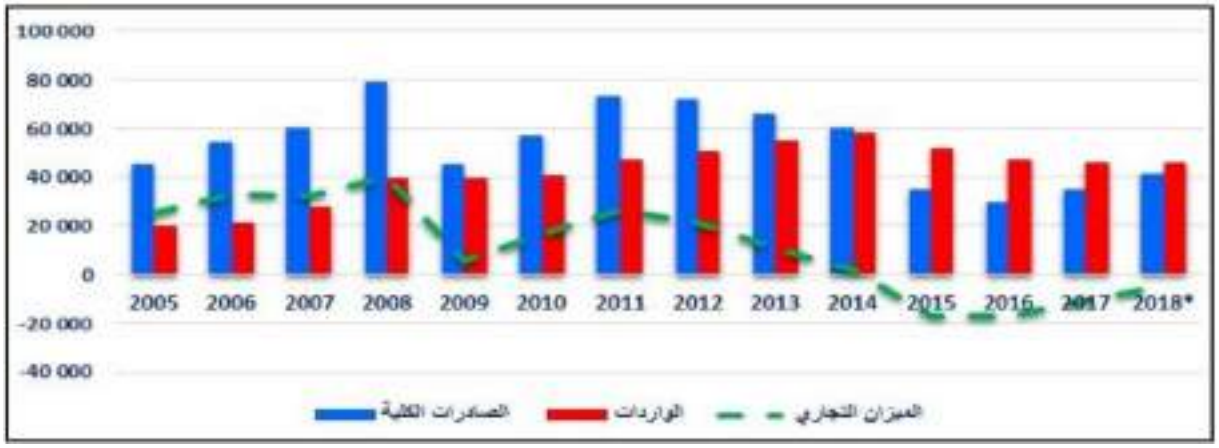

المصدر: مفتاح صليحة، المرجع السابق، ص 159.

المبحث الثالث: فرص الاستثمار والمعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لمعالجتها

المطلب الأول: فرص الاستثمار في الجزائر

على غرار قطاع الصناعة والمحروقات التي تستحوذ على اكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبي المباشرة لا تزال هناك قطاعات أخرى تنتظر دورها في الاستغلال والتطوير حيث توجد العديد من فرص الاستثمار في الجزائر وذلك بفضل توفر الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي المتميز فهي بذلك تمتاز بفرص عديدة للاستثمار، لذلك سنعرج إلى قطاعات تعد مهمة وتنتظر دورها للاستغلال والاستثمار فيها من طرف الأجانب وهي : القطاع الفلاحة، السياحة، البنوك والتأمينات.

أولا: القطاع الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر يساهم بحوالي 9.5 من الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى دورها التقليدي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي وتغطية حاجات السكان فإنها تساهم في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية وفي الحفاظ على استقرار سكان الأرياف وتوفير مناصب شغل.

إن القطاع الفلاحي في الجزائر مهمش من قبل المستثمرين الأجانب رغم توافر العديد من الفرص ومجالات الاستثمار:

- الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة و الزراعات الصناعية (كالقطن، الحبوب الزيتية، الطماطم ...الخ).
- إنتاج الأسمدة والأطر المطاطية، إنتاج المنتوجات البيتروكيمياوية القاعدية، الألياف التركيبية (الأسمدة الفوسفاتية، الآزوتية، العضوية).
- استصلاح الأراضي (تصريف المياه وتطهيرها، إعداد شبكات المباني والتشجير...).
- المنشآت الأساسية ونباتات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسين المحال العقاري وحظائر الحيوانات).
- نشاط تربية الأسماك .

وفي هذا الإطار فقد رصدت الجزائر خلال المخطط الحماسي (2010-2014) أكثر من 13 مليار دولار لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

ثانيا: قطاع السياحة

يتميز قطاع السياحة في الجزائر بركود واضح في مجال الاستثمار ابتداء من الثمانيات، وهذا راجع إلى التباطؤ الحاصل سواء تعلق الأمر بإنجاز الهياكل أو من حيث إنشاء المؤسسات المؤهلة لنمو الصناعة السياحة. وفي نفس السياق أشار عدد من الخبراء ومشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية أن القطاع السياحي بمنطقة الشرق الأوسط يمثل 10% من الناتج المحلي، إلا انه يظل تحت المستوى في عدد من الدول من بينها الجزائر من حيث حصتها السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة، بعيدا عن تونس التي تحتل المرتبة 39 أما المغرب في الرتبة 42، ولم تسجل الجزائر حسب التقرير سوى 23,1 مليون سائح ثلاثة أرباعهم من المغتربين، ولكن سجل التقرير تحسن خلال السنتين 2009-2010، إلا أن حصة الجزائر لا تزال تقدر ب 02% من التدفقات السياحية، كما سجلت عائدات بلغت 105 مليون اورو مقابل 9,4 مليار اورو لمصر و1,3 مليار اورو للمغرب، هده الأرقام تبين ضعف السياحة في الجزائر ونسبة النمو السياحي بها يبقى ضعيف من 10% سنة 2004 و2005 إلى 11% سنة 2007، وحافظ على نفس النسبة إلى غاية 2009 أما 2011 فسجلت نسبة النمو 12% كما يوضحه الملحق رقم (01)، إلا أنها تتوفر على مقومات سياحية هائلة سواء كانت في السياحة الساحلية أو الجبلية وحتى الصحراوية.[1]

1- الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر:

تحوي الجزائر على مساحة شاسعة ولديها ساحل كبير يطل على البحر الأبيض المتوسط بطول 1200 كلم، وتحوي على صحراء واسعة تمثل 80% من المساحة الكلية للجزائر، كما تتضمن جبال الطاسيلي، تمتلك أيضا ثروة تاريخية لأهم الآثار الرومانية. وفي هذا الإطار عملت الجزائر على:

- 174 منطقة للتوسع السياحي بمساحة تتجاوز 74000هكتار تتوزع على كامل التراب الوطني.
- تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من اجل فحص وترقية الاستثمارات السياحية.

[1]- مجلة دليل المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، العدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع العمال العربي في الجزائر، نوفبر 2006، ص 97.

- أطلقت السلطات برنامجا للخصخصة في شكل عروض لبيع الفنادق التابعة لشركة تسيير المساهمات. والملحق رقم (02) يوضح أهم الفنادق المراد خصخصتها.

2- فرص الاستثمار في القطاع السياحي:

- إقامة الفنادق والمراكز التجارية الكبيرة، فتوجد العديد من المناطق التي تزال عذراء من حيث المرافق السابقة.
- إقامة القرى السياحية.
- الخدمات المكملة من نقل سياحي ومطاعم وملاعب رياضية وأماكن للترفيه.

3- آفاق تطوير الاستثمار في الجزائر:

من عوامل جذب المستثمرين الأجانب للقطاع السياحي في الجزائر هو الاطمئنان على مستقبل القطاع وهذا لضمان اكبر قدر من الأرباح للمستثمرين، وفي هذا الصدد قامت وزارة السياحة وتهيئة الإقليم بوضع الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر (2008-2025)، الذي كان جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والمندرج ضمن التنمية المستدامة، فكانت نظرتها للتنمية السياحية في مختلف الآفاق، تهدف إلى ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة على المستوى الوطني في العشرين سنة القادمة.

ومن أهداف هذا المخطط:

- إعادة تثمين القدرات الطبيعية والثقافية.
- تحسين الخدمات والصورة السياحية للجزائر.
- إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية والسياحية.[1]

ثالثا: القطاع البنكي

إن درجة مصرفة الاقتصاد ضعيفة إذ تقدر بشباك ل 25000 ساكن مقارنة مع شقيقاتها تونس تقدر بوكالة بنكية ل 9530 مواطن أما المغرب وكالة بنكية ل 12540 مواطن.

[1]- حدادو فهيمة، المرجع السابق، ص 91.

في حين المعايير الدولية تحدد شباك لما بين 3000 و5000 ساكن فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفة في الكثير من المدن الهامة في الجزائر.

ومنه فإنشاء بنوك تجارية أجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنها سد الفراغ في البنوك المحلية وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، باعتبار مشكلة التمويل البنكي من أهم عوائق الاستثمار في الجزائر، كذلك فإن الاستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الأجانب على القدوم للاستثمار في الجزائر.

وتتمثل فرص ومجالات الاستثمار في القطاع البنكي:

- إمكانية إنشاء بنوك خاصة بعدما كان ذلك حكرا على الدولة.
- فتح فروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر.
- شراء أسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تنوي الحكومة التخلي عنها.

رابعا: قطاع التأمينات

بإمكان سوق التأمين استيعاب عدة متعاملين آخرين محليين أو أجانب كونه سوقا مفتوحا نتيجة :

- إقرار إلزامية التأمين على المواطنين ضد الكوارث الطبيعية خاصة مع آفاق انجاز حظيرة السكن من خلال المخطط الخماسي (2010-2014) وهو برنامج إنشاء مليوني (02) وحدة سكنية.
- تطور حظيرة السيارات.
- تطور قطاع المحروقات بدخول شركات أجنبية للقطاع.
- آفاق تطور التجارة الخارجية في قطاع المحروقات ونمو التمويلات المربحة لهذا القطاع.
- تطور قطاع الفلاحة من خلال برنامج الدعم الفلاحي، وبالتالي تنوع وتعدد المخاطر المرتبطة بهذا القطاع.[1]

وبعد عرض فرص ومجالات الاستثمار المتنوعة في الجزائر، سنتطرق إلى الأسباب التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

[1]- حدادو فهيمة، المرجع السابق، ص 92.

الملحق رقم (1)

جدول رقم 17: يبين تطور طاقات الإيواء وكذا تدفقات السياحة في الجزائر 2004-2011

السنوات	2004	2005	20006	2007	20008	2009	2010	2011
عدد الأسرة	9400	10500	116000	127000	137000	147000	157000	167000
نسبة النمو %	13.25	11.7	10.4	9.48	7.87	7.30	6.80	6.37
عدد الوافدين	1195553	131510	1446619	1591281	1758365	1957185	2176240	24373869
نسبة النمو %	10	10	10	11	11	11	12	12

المصدر: WWW.ONS.dz

الملحق رقم (2)

جدول رقم 18: لأهم الفنادق المراد خصخصتها

المشروع	الترتيب	طاقة الإيواء	نوع المنتوج
الفندق الدولي مطار الجزائر العاصمة	4 نجوم	660 سرير	حضري
فندق اللوس بالوادي	3 نجوم	300 سرير	صحرواي
فندق بجاية	3 نجوم	300 سرير	حضري
فندق مسيلة	2 نجوم	300 سرير	حضري
فندق شاطوناف وهران	4 نجوم	600 سرير	حضري

المصدر: مدات جمال، بختي فريد، **السياحة في الجزائر الاصلاحات والآفاق المستقبلية**، الإشارة إلى ولاية البويرة، المتلقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، المركز الجامعي بالبويرة، 11-12 ماي 2010، ص 10.

المطلب الثاني: المعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم الجهود الإصلاحية التي تبذلها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلاّ أنَّ هذه الجهود لم تنعكس بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015. وهذا الرقم مخيب للآمال وبعيد كل البعد عن ما كان متوقعاً من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي تقف أمام تقدم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لعل أبرزها المعوقات الإدارية والقانونية، وسوف نقوم بتلخيصها في النقاط التالية:

أولا: المعوقات القانونية

يعتبر الجانب القانوني أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يكفي إصدار القوانين والقرارات بل لابدّ من متابعة تنفيذها على أرض الواقع.

ويمكن تلخيص أهم العراقيل القانونية، التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- كثرة القوانين وعدم استقرارها تبين أن هناك إصدار جديد لقوانين وتعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين الأجانب بحيث يزرع فيهم الشك والخوف.
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات و بالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي.
- عدم مسايرة قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.

رغم تعدد المعوقات القانونية التي مست تطور وتقدم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أنه يبقى خرق المشرع الجزائري لمبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي أبرز تلك المعوقات، وسنتناول هذا الخرق من خلال التفصيل في ثلاثة نقاط تعكس ذلك وهي:

- تكريس قاعدة 51/49%.

- إخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى الموافقة المسبقة واكتفاء الاستثمارات الوطنية بالتصريح لطلب المزايا.
- تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري.

1- تكريس قاعدة 51/49%:

عدّلت المادة 58 من المادة 4 من الأمر 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بموجب أمر 06 -08 وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، 2010، 2011، 2012، المادة 04 من الأمر 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار. ومن خلال نص المادة 4 مكرر كانت واضحة فيما يتعلق بالقاعدة الاستثمارية الجديدة وآليات الشراكة، حيث أشارت أنه يتعين على المستثمرين الأجانب الذين يعملون في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، أن يقدموا تصريحا مسبقا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وأنه لا يمكن إقامة استثمار أجنبي، إلا في إطار شراكة يكون فيها نظام المساهمة مبني على أغلبية الشريك الوطني المقيم بنسبة 51%على الأقل من رأس المال الاجتماعي، وبالإمكان أن تتضمن الشراكة الوطنية عدة شركاء. أما الفقرة الرابعة من المادة 04 مكرر، فقد عقّدت من مهمة المستثمر الأجنبي أكثر مما هي معقدة حين أخضعت الاستثمارات التي في إطار الشراكة إلى الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

كما أخضعت المادة 60 من الأمر رقم 09-01 والتي عدلت المادة 9 مكرر من أمر رقم 01-03 المتـعلق بتطـوير الاستثـمار قيدت المادة حصول الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار أو يساويه من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار، وهو كما يمثل شكل من أشكال تحكم الدولة في طبيعة المساهمين في المشاريع الكبرى، وفي هذه النقطة بالذات تثير مسألة هامة ويتعلق الأمر بتداخل الصلاحيات من جهة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هي تملك الصلاحية

في تقديم الامتيازات والتحفيزات التي أقرها القانون للمستثمرين على حد سواء أجانب أم محليين، ليفاجئنا المشرع الجزائري بتحديد سقف 500 مليون دينار جزائري من قيمة المشروع الاستثماري، وفي حالة تجاوزه لا يمكن للمستثمر الاستفادة من الامتيازات إلا بقرار من المجلس الوطني للاستثمار وهو ما يثير تساؤلات حول مدى الاستقلالية التي تتمتع بها الوكالة، وهو الأمر الذي من شأنه عرقلة الاستثمارات نتيجة التعقيدات اللامتناهية، وتم رفع السقف بموجب قانون المالية لسنة 2014 إلى 1500 مليون دينار.

ويمكن التأكيد أن قاعدة 51/49% كانت سبباً أساسياً ومباشراً في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث شدد الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب على ضرورة مراجعة هذه القاعدة، ونصحوا بتطبيقها على القطاعات الإستراتيجية فقط، من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موضحين أن دراسة قام بها البنك العالمي مست 88 بلداً، توصلت إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات. هذه القاعدة سببت أضرارا جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا طالب معظم الخبراء الاقتصاديين المحليين والمستثمرين الأجانب بإلغائها أو على الأقل تطبيقها في القطاعات الإستراتيجية، وفي نفس السياق تسببت قاعدة 51/49% بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي في تلك المشاريع.[1]

وننوه هنا بان قاعدة 51/49 % قد سحبت من قانون الاستثمار وأدرجت في قانون المالية، وهذا الإجراء لا يساهم في إزالة العراقيل أمام المستثمر الأجنبي، بل هو مجرد إجراء إداري شكلي لا يساعد في حل جوهر المشكلة، مما يعني أننا لم نخرج من حالة التخبط ولم ندرك بعد حجم المشكلة.

2- إخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى الموافقة المسبقة:

إن قاعدة حرية الاستثمار التي كرستها المادة 04 من قانون الاستثمار، أضيفت لها تعديلات أفقدت المادة من محتواها وجوهرها، حيث ألزم قانون المالية التكميلي لسنة 2009، **"كل مشروع استثماري أجنبي مباشر أو استثمار مع الشراكة المرتبطة برؤوس أموال أجنبية، يخضع لفحص مسبق من طرف المجلس الوطني للاستثمار"**.

تشكل هذه الفقرة معاناة حقيقية و معقدة ، لدى المستثمر الأجنبي الذي يجد نفسه يسابق الزمن لاستيفاء كامل الإجراءات الإدارية في الوقت المحدد لإنشاء مشروعه الاستثماري، إلا أنه يصطدم بتعليمات تعيده لنقطة الصفر، ففي تعليمة مؤرخة في 23 سبتمبر 2009، وموجهة لمسؤولين المصالح المحلية للمركز حددت الترقيمات الجديدة للشركات على أساس:

- إظهار رأس مال اجتماعي مع شريك جزائري بنسبة تفوق 51%.

[1]- نادية والي، **النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص ص 217-218، (بتصرف).

- منح رخصة من طرف المجلس الوطني للاستثمار وتصريح ممنوح من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار.

وفيما يتعلق بالاستثمار الوطني يلزم المشرع المستثمر الأجنبي بالتصريح في حال طلبه الحصول على الامتيازات التي يقررها قانون الاستثمار، وهذا يعكس التمييز الواضح بين المستثمر الأجنبي والمحلي، في حين أن المستثمر الأجنبي ملزم بالتصريح وانتظار الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني.[1]

3- تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري (حق الشفعة):

نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على حق الدولة في الشفعة وبموجب المادة 04 مكرر، والتي نصت على ما يلي: **"تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب"**، وحسب الفقهاء والمتتبعين فإن إقرار حق الشفعة يعد من الأخطار الجديدة، والتدابير المستجدة التي تهدد الاستثمارات الأجنبية، بحيث أصبح ينظر إلى الأخطار المتعلقة بالتأميم والمصادرة، ونزع الملكية على أنها كلاسيكية، وأن خطر الشفعة يعد شكل من أشكال المخاطر الجديدة التي تعيق الاستثمار، وهو نوع من التأميمات الزاحفة، ويمكن القول أن الشفعة إجراء تمييزي، ضد المستثمر الأجنبي في أحقيته في التنازل عن مشروعه الاستثماري، وهو خرق لأحكام المادة 31 من الأمر 01 -03 المعدل والمتمم التي تكفل ذلك.

إن إقدام المشرع الجزائري على إصدار مثل هذه النصوص يكون بذلك لم يناقض نفسه فقط، وإنما خرق مبادئ أحكام القانون الدولي وتملص من التزاماته مما يعرضه للمسؤولية الدولية، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستوى حجم الاستثمارات حيث عرفت سنة 2010 تراجعا رهيبا، متأثرة بشكل أساسي بالقيود التي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2009.[2]

[1]- نادية والي، المرجع السابق، ص ص 219-220.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 221-222.

✓ **معوقات قانونية أخرى:**

وتتمثل فيما يلي:

- عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد، فضلاً عن عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات، خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي.
- الضغط الضريبي وارتفاع معدلات الضرائب.
- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، فضلا عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية.[1]

ثانيا: العراقيل الإدارية

وتتمثل هذه العراقيل في:

1- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية:

تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحيز والمحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر الأجنبي، دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر الأجنبي ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

[1]- فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص ص 77-78، (بتصرف).

مما لا شك فيه أن التعقيدات الإدارية تشكل عائقا حقيقيا لدى المستثمر الأجنبي، وبالتالي لا نندهــش من هــروب المستثمـرين الذين يبحثون عن أجواء أرحب لدول تكون فيها إمكانية شراء أرض، أو الحصول على قرض، أو الاستفادة من امتيازات... الخ في آجال قصيرة من الأمور المعتادة، مستفيدا من التطور التكنولوجي الذي تعتمد عليه الدولة المضيفة في إطار الحكومة الإلكترونية، ففي دولة ماليزيا يكفي لإنشاء شركة تجارية 30 دقيقة عبر التسجيل الإلكتروني، حيث يمنح للمستثمر رقم تجاري عبر الانترنت، أما في الجزائر فلا يزال الأمر يسير عبر الطرق التقليدية التي تجاوزها الزمن.

يقوم القرار الاستثماري على دراسة تطور الأسواق وتطور التكنولوجيا لمعرفة فرص الربحية المستقبلية ثم إن هذه التطورات السريعة، يمكن أن يحضر مستثمر ملف مشروعه الاستثماري مع كل ما يلزمه من دراسات، وثائق تحدد سبيل نجاحه ودخل متاهات الإدارة الجزائرية، وبطء استجابة السلطات لمطالبه فالنتيجة الحتمية، أن بعد سنوات من إيداع التصريح بالاستثمار لم يكن قد شرع في إنجاز مشروعه، تتغير معطيات السوق لاكتشاف تكنولوجيا جديدة، أو تغير ذوق المستهلكين، أو استحواذ المنافس على النشاط الذي استهدفه المستثمر في مشروعه الاستثماري.

2- انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين:

يلاحظ أن الجزائر تفتقد لنظام معلوماتي يكون دليل للمستثمر ويحتوي على مختلف الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين الأجانب يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول فرص الاستثمار بالجزائر.[1]

- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، وهذا راجع لكثرة التعقيدات الإدارية وتعدد النصوص القانونية، فضلاً عن ارتفاع أسعارها وطول مدة الحصول عليها.[2]

[1]- محمد شريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2004، ص 171.

[2]- فاروق سحنون، المرجع السابق، ص ص 78-79 (بتصرف).

- تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بمجال الاستثمار، من شركات التسيير والمساهمة والمجلس الوطني للاستثمار ومجلس مساهمات الدولة والوزارات الوصية والمتدخلين من مصالح الجمارك والموانئ والضرائب وأملاك الدولة وغيرها من الهيئات التي تدخل في مسار الاستثمار.[1]
- اعتماد السلطات الجزائرية المادة 04 مكرر في قانون المالية التكميلي 2009 والتي أضيفت إلى الأمر رقم 03-01 المتعلق بالاستثمار لفرض إلزامية اللجوء إلى البنوك المحلية الوطنية لضمان التمويل الضروري لإنجاز المشاريع في سياق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي عدم الاستدانة من الخارج والتوجه حصرا إلى التمويل عبر البنوك الجزائرية. وشكّل هذا العامل عائقاً رئيسياً، خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى التمويل على مستوى البنوك الجزائرية بالنظر إلى الاعتبارات البيروقراطية التي تعتري تسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، فضلا عن بطء الإجراءات، ووجدت استثمارات أوروبية وأخرى عربية خاصة خليجية نفسها أمام وضعية معقدة. ورغم تسجيل نسبة معتبرة من المشاريع المتوقفة منذ سنوات أو المعطلة، إلا أن السلطات العمومية أبقت على التدابير المعتمدة في قانون المالية التكميلي 2009، بحجة تفادي الاستدانة من الخارج، وإن كانت عملية الإقراض تتم لحساب شركات ومؤسسات ولا تقع على عاتق الدولة.[2]
- ارتباط وخضوع كل النشاطات الاقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب 30 مرحلة قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد إلى 3 أو 4 سنوات.[3]

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة المعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تلخيص أهم الحلول المقترحة لمعالجة مختلف العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

---

[1]- حفيظ صواليلي، **تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر**، جريدة الخبر، الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/economie/266898.html تاريخ التصفح 2022/04/22

[2]- حفيظ صواليلي، تعليمة أويحيى تعطل عشرات المشاريع الاستثمارية، جريدة الخبر، الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/economie/331072.html. تاريخ التصفح 2022/04/22

[3]- شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة بسكرة، 2005، ص 21.

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار وسن قوانين واضحة وغير قابلة للتأويل.
- تفعيل الشباك الوحيد وتبسيط الإجراءات وسرعة إصدار تراخيص البناء والاستثمار.
- تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية، فضلاً عن تفعيل دور سفارات الجزائر بالخارج في هذا المجال.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخالٍ من البيروقراطية والرشوة؛
- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وننوه هنا بالتجربة الإماراتية، حيث نجحت الإمارات في جلب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في 2015.
- إلغاء قاعدة 51/49 في قانوني المالية والاستثمار، وتطبيقها فقط في قطاعات إستراتيجية محددة.
- تغيير ذهنيات وممارسات القائمين على ملف الاستثمار، وإشراك المستثمرين في وضع وإعداد مختلف السياسات والقوانين المتعلق بهذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.
- رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج.
- إلغاء القوانين والإجراءات ذات الطبيعة التأميمية (كحق الشفعة مثلاً).
- إنشاء مناطق حرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمها: ملكية تصل إلى 100% للأجانب، ومزايا جبائية مغرية.
- إطلاق رؤية الجزائر 2030 يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها.[1]

[1]– كريمة قويدري، المرجع السابق، ص ص 124–125، (بتصرف).

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتركيز على حالة الجزائر، فبالنظر لأهمية هذا النوع من الاستثمارات تجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبواب أمامه، من بينها الجزائر التي حاولت تهيئة مناخها القانوني والتشريعي لتسهيل عملية الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني، حيت عرفت منذ بداية عقد التسعينات تحولا في توجهات السياسات الاقتصادية منتوجهات رافضة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مشجعة له. فبعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عند وره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الإبتكارية، أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسن جودة المنتجات السلعية والخدمات. فقد أصبحت الجزائر تشجع على استقبال هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، ولعل من أبرز مظاهر هذا التحول هي تلك التعديلات التي قامت بها الجزائر على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقات الثنائية والقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الدائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج المتوصل إليها:

الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية، حيث يعتبر من أهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية، وأحد الشروط الرئيسية للإقلاع الاقتصادي، وكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، إذ هو بمثابة بديل للمديونية الخارجية في حالة التنويع القطاعي للاستثمارات.

إذ أن الجزائر مرت بعّدة أشواط من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، إلاّ أّن الواقع يدل على أن الاقتصاد الوطني لم يعرف الانتعاش بعد ولا زالت الاستثمارات الأجنبية تقتصر فقط على قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى، كما أّن المستثمر الأجنبي لا يزال مترددا على استثمار أموالها في الجزائر وغير مقتنعا بأن كل الظروف مواتية للاستثمار فيها نظرا للمشاكل والعراقيل التي

كانت السبب الرئيسي في قلة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تبين لنا من خلال ما درسناه أّن الجزائر استأثرت بنصيب قليل من حجم الاستثمارات الأجنبية لسد حاجياتها.

ولهذا نقول انه من خلال ما تعرضنا إليه في هذا البحث يتضح لنا أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية التي تسعى جاهدة إلى إضفاء حركية على نشاطها الاقتصادي والتحسين التدريجي لبيئتها الاقتصادية وما تقدمه من العديد من المزايا والحوافز للمستثمرين غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك راجع إلى المناخ الاستثماري الذي لا يزال يشوبه العديد من العوائق التي تؤدي إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة.

التوصيات:

وبناءا على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات والتي تقوم على النتائج السابقة:

- ضرورة محاربة الفساد والتسهيل في المعاملات البنكية ومحاربة القطاع الموازي.
- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- وضع سياسة فعلية لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، ترتكز على تقنيات لجذب المستثمرين، على أساس التكوين العالي للموظفين العاملين في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودبلوماسيين متخصصين في الخارج.
- ضرورة الوقوف على تطبيق القوانين التي تموضعها ومحاولة مراقبة ما هو قائم حاليا.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف خال من البيروقراطية والرشوة.

قائمة المصادر والمراجع

مراجع اللغة العربية:

I. قائمة المراجع:

1- أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر، تركيا، وكوريا الجنوبية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

2- حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005.

3- دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص214.

4- ديري زاهد محمد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.

5- رضا عبد السلام، **محـــددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة، مصر.

6- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات والنقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

7- سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار ألأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان، الأردن، 2010.

8- *صبيحي شهيناز*، ***مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية***، الحوار الفكري، المجلد 11، عدد 12، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016.

9- ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 129.

10- عبد الرحمان يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

11- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

12- عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، ط4، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.

13- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، ط01، مطبعة الإشعاع الفني، مصر، 2001.

14- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

15- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007.

16- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

17- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.

18- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل، الأردن، 2006.

19- **ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة نظرية واقتصادية**، جامعة لونيسي علي البليدة 2 – مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، ع10، الجزائر.

20- ماجد أحمد عبد الله، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011.

21- مبارك سلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

22- محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص 24.

23- محمد سامي عبيد التميمي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006**، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، الكوفة، العراق، 2008.

24- محمد محمد احمد سويلم، **الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي**، ط1، مطبعة القدس، 2009.

25- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، الأردن، 2007.

26- مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2015.

27- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التمويل الخارجي المباشر، 2006، ص 04.

28- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف النشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، ط1، دار المناهج، الأردن، 2007.

II. **المذكرات ورسائل العلمية:**

1- نادية والي، **النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

2- مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية –التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020.

3- كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013.

4- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5- فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم: العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

6- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004

7- محمد شريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2004.

8- فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

9- زياد محمد عرفات أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003.

10- كريمة قويدري، **استثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

11- خيالي خيرة، (2015-2016)، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع إشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12- شريط زينة، محروق بشرى، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

III. **المجلات والملتقيات:**

1- محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 01، 2004.

2- بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد10، 2012.

3- شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة بسكرة، 2005.

4- كرامة مروة، رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الثاني، جامعة خيضر، بسكرة، 2012.

5- حيتالة معمر، **قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار**، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير 2017.

6- منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد2، 2005.

7- وصاف سعيدي، محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر –بين الحوافر والعوائق–**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن، جامعة سطيف، الجزائر.

8- عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر،2012.

9- بن مسعود محمد، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية**، مجلة الحقيقة، العدد 22 سبتمبر 2012.

10- بن ديش نعيمة، زرواط فاطمة الزهراء، **الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد9، المجلد 2، 08-2016.

11- مجلة دليل المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، العدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع العمال العربي في الجزائر، نوفبر 2006.

12- حمدات جمال، بختي فريد، **السياحة في الجزائر الإصلاحات والآفاق المستقبلية**، الإشارة إلى ولاية البويرة، المتلقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، المركز الجامعي بالبويرة، 11-12 ماي 2010.

القوانين والأوامر:

1- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016.

2- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، مؤرخ في أول جمادى ثاني عام 1422 الموافق ل 2001/08/20، الجريدة رسمية رقم 2001.

المراجع الأجنبية:

1- Hilel Hamadache, Rente Pétroliére et évolution du secteur agricole en Algérie –syndrome hollandais et échangeable, Thèse de Master of Science, Montpellier, France, 2010, p3

2- IMF, **Balance of Payments and International Investment Position Manual**, Sixth Edition, 2009, P101.

3- Vintila Denisia, **Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theorie**, European Journal Interdisciplinary Studies.Vol2, Issue2, 2010.

4- Sharma,R,Kaur,M., **Causal links between Foreign Direct Investment and Trade:** "**A Comparative Study of India and China**", Eurasian Journal of Business and Economics, 6(11), 2013.

5- Samsum.S.H, Derus.A.M, Ooi,A.Y& Ghazali.M.F, **Causal Links between Foreign Direct Investment and Exports:** "Evidence from Malaysia.International Journal Of Business and Management, 3(12), 2009.

6- ANIMA, (Octobre2009), La carte des Investissements en Méditerranée : Guide Sectoriel à Travers des Politique Publiques pour Investissement en Méditerranée, Etude N°7, ANIMA Investment Net Work.

مواقع انترنت:

1- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، من على الموقعwww.andi.dz.

2- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_indx

3- http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations

4- http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

5- تقرير المؤشر العالمي للإفلات من العقاب 2017 متوفر:

https://www.udlap.mx/cesij/files/IGI-2017_eng.pdf

6- حفيظ صواليلي، **تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر**، جريدة الخبر، الرابط:

http://www.elkhabar.com/ar/economie/266898.html2022/04/22 تاريخ التصفح

7- حفيظ صواليلي، تعليمة أويحي تعطل عشرات المشاريع الاستثمارية، جريدة الخبر، الرابط:

http://www.elkhabar.com/ar/economie/331072.html.2022/04/22 تاريخ التصفح

قائمة الأشكال والجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	17
02	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006-2012)	56
03	تطور مؤشرات الحوكمة العالمية للفترة 2002-2017	71
04	تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002 و2017 (المبالغ بملايين الدولارات)	72
05	الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2016)	76
06	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (كنسبة من GDP الناتج المحلي	81
07	تطور التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2005-2018	82

رقم االجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	28
02	مخرجات رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول النامية المضيفة إلى الخرج	34
03	تدفق الاستثـمار الأجنـبي المباشر للدول النامية والمتقدمة خلال الفترة 2005-2010	39
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول النامية في الفترة 2005-2010	40
05	عدد الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول العربية خلال الفترة 2000-2008	55
06	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006-2012)	56
07	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال بين سنتي 2017 و 2018	63
08	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2012 – 2017	64
09	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2012 و 2017	66
10	وضع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-2017	67
11	تصنيف الجزائر في مؤشر كوفاس للفترة 2012-2017	69
12	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990 -2018)	74
13	أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	77
14	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين: 2002 /2018	78
15	أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	79
16	المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2017	81
17	يبين تطور طاقات الإيواء وكذا تدفقات السياحة في الجزائر 2004-2011	87
18	لأهم الفنادق المراد خصخصتها	87

الفهرس

البحث	الصفحة
آية من القرآن	أ
الشكر والعرفان	ب
الإهداء	ج–د
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مزايا وعيوبه وأثاره	25
المطلب الأول: الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	27
المطلب الثالث: آثار اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية	31
المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الدول النامية منه وأهم العناصر المعوقة له	36
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المطلب الثاني: نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الثالث: العناصر المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر	40
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المبحث الأول: دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	45
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	45
المطلب الثاني: مؤهلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	57
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية وأداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	62
المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي	74

والقطاعي (2018/1990)	
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 1990-2018	74
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76
المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	80
المبحث الثالث: فرص الاستثمار والمعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لمعالجتها	83
المطلب الأول: فرص الاستثمار في الجزائر	83
المطلب الثاني: المعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر	88
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة المعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	94
الخاتمة	97
قائمة المصادر والمراجع	100
قائمة الأشكال	107
قائمة الجداول	108

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2018، ولهذا الغرض تم تقسيم البحث إلي فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث عرض الفصل الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات جاذبيته في الدول النامية. أما في الفصل الثاني تم التطرق إلى وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية، أبرزها :مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الاستثمار العالمي. وأهم العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وكذا اقتراح مجموعة من الحلول لهذه العراقيل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن من أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر: تكريس قاعدة 51/49% في كافة القطاعات، تطبيق حق الشفعة، إلى جانب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، المؤشرات الدولية ، الجزائر.

Summary :

This study aims to research the issue of foreign direct investment and highlight the role it plays in supporting economic growth in developing countries by applying to the case of Algeria during the period 1999-2018, and for this purpose the research was divided into two chapters, a theoretical chapter and an applied chapter, where the first chapter presented the basic concepts of investment Foreign direct and the determinants of its attractiveness in developing countries. In the second chapter, the situation of Algeria in some international indicators was discussed, most notably: the ease of doing business index, the economic freedom index and the global investment index. The most important legal and administrative obstacles that impede the flow of foreign direct investment outside the hydrocarbon sector in Algeria, as well as proposing a set of solutions to these obstacles. The study reached a set of results, the most important of which are: Among the most important obstacles facing foreign direct investment: the establishment of the rule of 49/51% in all sectors, the application of the right of pre-emption, in addition to bureaucracy and administrative complications.

Keywords: foreign direct investment, investment climate, international indicators, Algeria.